

اجتهادات الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون .

من عام 1969 وحتى عام 2002

المحكمة	الأساس	رقم القرار	تاريخ	المبدأ
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969		96	1969	أحداث . أسباب مخففة : الجنايات التي يرتكبها الأحداث تعتبر من نوع الجنائية في جميع الأحوال وتنطبق عليها أحكام المادة 243 عقوبات عندما توجد فيها أسباب مخففة تقديرية و لا مجال لتطبيق المادة 244 منه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 ، 3 لعام 1969 صفحة 46
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969		379	1969	اختصاص . دعاوى مستخدمين : يختص بها القضاء العمالي منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 ، 3 لعام 1969 صفحة 265
الهيئة العامة لمحكمة النقض		221	1969	قتل . : من قتل شخصاً و شرع في قتل الآخر وحالت ظروف دون تنفيذ القتل أعتبر بمثابة القاتل له و طبقت عليه المادة 534 عقوبات و لا وجه للعدول عن هذا الاجتهاد إلى غيره منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 ، 3 لعام 1989 صفحة 145
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969		222	1969	محامي . تبعية : لم تجد الهيئة العامة مبرراً للعدول عن قرار الغرفة المدنية الأولى المؤرخ 3 / 3 / 1963 برقم 168 / 136 الذي يعتبر أعمال المحامي الوكيل بموجب عقد و كاله و لا تتوفر في علاقته مع الغير التبعية المفروضة في عقود العمل منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 لعام 1969 صفحة 146
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	49 جنائية	1	1969	أحداث . أسباب مخففة : الجنايات التي يرتكبها الأحداث تعتبر من نوع الجنائية في جميع الأحوال و تنطبق عليها أحكام المادة 243 عقوبات عندما توجد فيها أسباب مخففة تقديرية و لا مجال لتطبيق المادة 244 منه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 46 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	763 جنائية	888	1969	أصول محاكمات . إدعاء شخصي . سلفة . عدم تعجيل المدعي الشخصي الرسوم و التأمينات و النفقات المتوجب تعجيلها لا يشيب ادعاءه طالما أن القاضي لم يحددها و لم يكلفه بتعجيلها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 47 اجتهاد

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	3463 جنحة	3163	1969	أصول محاكمات . استئناف . قرار قبول الاستئناف شكلاً يعتبر قراراً نهائياً في موضوعه و لا تملك المحكمة تعديله و أن ظهر فيه ما يبطله منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 47 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	4096	3379	1969	أصول محاكمات . تبليغ . دائرة الموظف لا تعتبر موطناً له و التبليغ يكون في الموطن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 48 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	3708	3520	10 / 12 / 1969	أصول محاكمات . تبليغ : من أخذ موطناً مختاراً في محله لا يجوز تبليغه بطريق اللصاق في بيته منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 48 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	202 جناية	55	1 / 26 / 1969	أصول محاكمات . طعن : لا يجوز للمدعى عليه أن يطعن بطريق النقض في الحكم الغيابي الصادر بحقه عن محكمة الجنايات منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 49 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	3600 جنحة	3699	28 / 12 / 1968	إعادة . اعتبار . وقف التنفيذ في الجنحة يبقي الحكم معلقاً مدة التجربة و هي خمس سنوات ، فلا يعد الحكم منفذاً إلا بعد انتهائها ، و حيثئذ تبتدىء المدة القانونية لإعادة الاعتبار منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 49 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	227 جناية	126	2 / 18 / 1969	افتراء . يشترط في جرم الافتراء أن يكون الإخبار أو الشكوى خطيين و موقع عليهما من صاحبه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 50 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	53 جنحة	55	1 / 19 / 1969	إقامة . أخذ الاحتياطي موافقة شعبة تجنيده على اعطائه جواز سفر لا يعفيه من إعلام هذه الشعبة عن تبديل مكان إقامته الدائم و إعلام بمكان إقامته الجديد منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 50 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	92 جنحة	90	1 / 20 / 1969	إهمال . موظف توقيع الموظف على قرار قبل اطلاعه على أسبابه الموجبة يدل على إهمال منه لشؤون وظيفته و يعاقب حسب المادة 362 عقوبات منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 51
الهيئة العامة	88 جنحة	59	1 / 19	تقادم . إقامة الدعوى بالفعل الجرمي و لو كانت بوصف آخر تقطع التقادم

محكمة النقض لعام 1969			/ 1969	منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 51 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	59 جنحة	7	1 / 15 / 1969	زنا . أصول محاكمات . بينات . بعد إقامة المدعي الشخصي دعوى الزنا فإن للبينة العامة أن تسير إلى نهاية الدعوى و لو تغيب المدعي الشخصي . كما أن الزواج يعتبر في هذا الصدد و لو لم يكن مسجلاً في سجلات الأحوال المدنية . إقامة الزوجة في منزل زوجها مع رجل آخر تكفي لقيام حالة الجنحة المشهوده فيما يتعلق بالشريك في جرم الزن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 52
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1969	136 جنائية	94	2 / 10 / 1969	سرقة . الأسلاك الشائكة المحيطة بالمكان المسروق لا تعتبر بمثابة الجدران التي عنتها المادة 625 عقوبات و بالتالي فإن سرقة هذا المكان تعتبر جنحوية الوصف لا جنائية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1969 صفحة 53 اجتهاد

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1970	19	11	6 / 30 / 1970	فائدة . استحقاقها تستحق الفائدة عن السندات التجارية إطلاقاً من تاريخ استحقاق السند لا من تاريخ الادعاء ، ونص الفقرة 1 من المادة 472 تجارة عن الفائدة المشتربة يتعلق بالفترة السابقة للاستحقاق منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1970 صفحة 419 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1970	7	4	/ 6 / 1 1970	جمارك . إعفاء إعفاء الآلات الزراعية منوط بصدور قرار وزير المالية بذلك و هو لم يصدر ، والاجتهاد السابق القائل بذلك صحيح و لا محل للرجوع عنه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1970 صفحة 321 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1970	12 تنازع	823	4 / 15 / 1970	اختصاص زراعي . دعوى التعويض عن أضرار لاحقة بأبنية و مضخات ملحقة بمشروع زراعي تنظر فيها لجنة تحديد الأجور للعمل الزراعي . أما وضع المستأجر يده على الطاحون بدون عقد و تخريبها فهو عمل غير مشروع يعود النظر فيه للقضاء العادي منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1970 صفحة 250 اجتهاد
الهيئة العامة	11	2	4 / 13	اختصاص . تأمينات إجتماعية

لمحكمة النقض لعام 1970			/ 1970	تقرر عدم الرجوع عن الاجتهاد السابق و إبقاء منازعات التأمينات المقامة من العمال أو أصحاب العمل من اختصاص محاكم العمل أما دعاوى المتدخلين و الاستحقاق و المسبيين فتطبق عليها القواعد العامة بالاختصاص منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1970 صفحة 249 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1971	48	6	5/ 17 / 1971	تأمينات اجتماعية لا يجوز الجمع بين المعاش التقاعدي و تعويض الدفعة الواحدة ، لأن هذا التعويض يعطى لمن لم يستحقوا المعاش وحدهم منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1971 صفحة 217 . اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1970	32	13	12 / 7 / 1970	تثبيت اجتهاد استملاك . ملك عام و خاص . ريع مجاني العبرة في اقتطاع الربح المجاني هي لتخصيص العقار للمنفعة العامة أو سجل في الأملاك الخاصة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1971 صفحة 67 . 91 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1970	12	12	12 / 7 / 1970	تثبيت اجتهاد و تعديل التسبب استملاك . ملك عام . ريع مجاني . لا يقتطع الربح المجاني إذا كان الاستملاك لمنفعة مؤسسات و مشاريع ذات استثمار تجاري و صناعي و زراعي يخرجها من مفهوم الملك العام منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1971 صفحة 65 . 90 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1972	55	52	/ 20 / 11 1972	محاصمة قضاة . طبيعتها . تقادم المشروع السوري نحا منحى القانون المصري و اعتبر دعوى المحاصمة دعوى تعويض خاضعة للقواعد العامة و أساسها المسؤولية التقصيرية الناشئة عن العمل غير المشروع و تقادم بثلاث سنوات . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 418
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1972	62	54	12 / 3 / 1972	عقار . نوعه الشرعي . وقف يتحدد النوع الشرعي للعقار بدخوله أو عدم دخوله في حدود الأراضي المبنية و لا علاقة لذلك بالحقوق العينية العقارية المترتبة عليه بتاريخ التحديد و التحرير . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 416
الهيئة العامة	12	22	8 / 24	تقاعد . قضاة . وفاة نتيجة الإجهاد

لحكمة النقض لعام 1972			/ 1972	يستوي الحادث المؤدي إلى الوفاة أثناء الوظيفة أو بسببها أن يكون مادياً أو فكرياً كالإرهاق ، فجائياً أو متراخياً . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 415
الهيئة العامة لحكمة النقض لعام 1972	53	2	4 / 25 م 1972	تأمينات اجتماعية . رسوم . إعفاء لا يعنى أرباب العمل من الرسوم في دعاوى التأمينات الاجتماعية لأن الإعفاء يتناول العمال حصراً و هو استثناء لا يجوز التوسع فيه . النظر في طلب عن اجتهاد سابق . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 414
الهيئة العامة لحكمة النقض لعام 1972	40	50	/ 26 / 10 1972	تأمين . تقادم يسقط التأمين العقاري بسقوط الحق المضمون بالتقادم لأنه فرع من أصل و لا مجال للرجوع عن هذا الاجتهاد و إعطاء التأمين وجوداً مستقلاً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 412
الهيئة العامة لحكمة النقض لعام 1972	54	16	6 / 26 / 1972	أصول محاكمات . استئناف . وقف خصومة إذا فسخت محكمة الاستئناف حكم البداية بوقف الخصومة إعادة الإضبارة إلى محكمة البداية لتحكم في الموضوع . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 410
الهيئة العامة لحكمة النقض لعام 1972	61	25	/ 12 / 10 1972	أحوال مدنية . تغيير دين يخضع تصحيح قيد المسلم لجهة الدين ( كمن قيد مسلماً تبعاً لأبيه عند بلوغه إعلان عودته إلى المسيحية ) لاختصاص قاضي الصلح الذي ينظر في التصحيح و التعديل و التثبيت من قيام طالبه بإتمام الإجراءات التي يتوقف عليها قبول التصحيح . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1972 صفحة 409 اجتهاد
الهيئة العامة لحكمة النقض لعام 1972	8	49	/ 26 1/ 10 / 1972	ضمان . بطلان . التأمين لدى شركات الضمان الأجنبية باطل بحكم النظام العام السوري و القانون 117 لعام 1961 القاضي بتأميم شركات التأمين الأجنبية . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1972 صفحة 375
الهيئة العامة لحكمة النقض لعام 1972	35	27	/ 19 / 10 1972	أصول محاكمات . اختصاص دولي . نظام عام المادة 6 و ما يليها من أصول المحاكمات القاضية باختصاص المحاكم السورية بالمنازعات الداخلة تحت شمولها في النظام العام و لا يجوز الاتفاق على ما يخالفها و تقرير اختصاص القضاء الأجنبي و تقرر العدول عن الاجتهاد المخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1972 صفحة 374 اجتهاد

أحوال مدنية . موظف القيود الذي يعتمد في إحالة الموظف إلى التقاعد تطبيقاً لأحكام المادة 74 من المرسوم 119 و لا يعتبر سواه هو القيد المثبت في إحصاء عام 1922 و قام الموظف بتصحيحه أو تعديله و ليس المقصود به القيد الجديد المسجل بعد 1922 بسبب تلف القيود القديمة . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1972 صفحة 273 اجتهاد	20 / 11 / 1972	53	96	الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1972
تعويض مكتبه . ضريبة دخل . تعويض المكتبة المعطى للقضاة يعتبر من النفقات التي تصرف بمناسبة القيام بعمل تتطلبه الخدمة و لا يخضع لضريبة الدخل على الأجور . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1972 صفحة 2 اجتهاد	28 / 2 / 1972	1	33	الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1972
أصول محاكمات . تنفيذ . حجز دارا لسكن الاعتبارات الإنسانية التي توخاها المشروع من حماية دار السكن من الحجز تتوفر في حالة سكنى المحجوز عليه عن طريق المهاية مع شركائه في دار تعادل حصته الشائعة في العقار المشترك المؤلف من دور عديدة لأن النص قصد الاحتفاظ للمدين بقدر من المال يعادل حاجته للسكنى و لم ينصب على دار معينة و بدليل أن القانون 174 لعام 1956 منع حجز ثمن الدار في حال استملاكها ، و لذلك تقرر الرجوع عن الرأي السابق المخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 ، 4 لعام 1972 صفحة 1 اجتهاد	27 / 12 / 1971	24	7	الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1972
تقاعد . وفاة بسبب الوظيفة : في تطبيق المادة 23 من قانون التقاعد يستوي أن يكون الحادث المسبب للوفاة و الذي وقع بسبب الوظيفة مادياً أو معنوياً فكرياً أو نفسياً و بسبب داخلي أو خارجي لإطلاق النص . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 . 12 لعام 1973 صفحة 229	8 / 10 / 1973	26	10	الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973
أصول محاكمات جزائية . طعن . قرار محاكم الاستئناف بإسقاط دعوى الحق العام لشمولها بالعمو العام أو بعدم الاختصاص أو برد الدعوى لسقوطها بالتقادم يقبل الطعن بالنقض و لا تشمل أحكام الفقرتين ( ا ) و ( ب ) من المرسوم 214 لعام 1970 القاضيتين بإبرام الأحكام في أحوال معينه منشور في مجلة القانون محامون، العدد 7 . 12 لعام 1973 صفحة 228	31 / 7 / 1973	18	56	الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973
أصول محاكمات . حجز : يصحح القرار 55 لعام 1972 و يعتبر أ لعام ن صلاحية إلقاء الحجز تعود للقضاء العادي دون هيئات التحكيم . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 . 12 لعام 1973 صفحة 227	26 / 9 / 1973	24	68	الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 19
أصول محاكمات . مفاعيله على الطرفين	25 / 8	20	29	الهيئة العامة

لمحكمة النقض لعام 1973			/ 1973	تقرر تثبيت الاجتهاد السائد و هو أن من أبلغ خصمه القرار تسري مواعيد الطعن على خصمه و عليه من تاريخ تبليغ الخصم على حد سواء و ذلك وفقاً لقاعدة نسبية الآثار المترتبة على إجراء التبليغ منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 . 12 لعام 1973 صفحة 226
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	50	27	/ 25 / 11 1973	أصول محاكمات استئناف تبعي . شموله الاستئناف التبعي شامل في موضوعه لما تناوله الاستئناف الأصلي و لما لم يتناوله لورود النص بصيغة تفيد التعميم على أن يقتصر أثره على من استأنفوا بصورة فعلية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 . 12 لعام 1973 صفحة 225 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	7	8	4 / 10 / 1973	ضريبة عقار . إعفاء : لما كانت اللجان المالية لا تملك الإعفاء من الضريبة و إنما تختص ببيان أسس التكليف فقرارها بالإعفاء باطل لعدم الصلاحية و يظل للسلطات المالية أن تكلف العقار و لم تطعن في قرار اللجان الأولى . و تقرر العدول عن الاجتهاد السابق المخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 125 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	6	4	4 / 4 1973/	جمارك . : إن مجرد اقتناء بضاعة خاصة لرسم باهظة و عجز المقتني عن إثبات شرائها من مؤسسة تجارية يعتبر تهريباً . و لا يكفي مجرد الدلالة على البائع العادي للتوصل من النتائج . و تقرر عدم العدول عن هذا الاجتهاد . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 124
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	27	7	/ 4 / 9 1973	تقاعد قضاة . القضاة تحسب معاشاتهم التقاعدية على أساس الراتب الأخير لا متوسط رواتب السنتين الأخيرتين لأن النص على ذلك في قانون السلطة القضائية نص خاص لا يتقيد بالنص العام في المرسوم 119 و لم يقيد بالاستثناء الوارد في المرسومين 261 و 167 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 123 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	31	5	/ 4 / 4 1973	إيجارات دائرة اجتماعية . تخمين . إن تأجير رئيس الدائرة الاجتماعية العقار بأجر معين مستند إلى خبره ملزم لمدة السنة المنصوصة في القانون و لا يجوز للمستأجر أن يطلب التخمين ضمنها لانتفاء احتمال استغلال المالك . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 122
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	51	6	/ 4 / 5 1973	أجر مثل . : أجر المثل المحكوم به عن مدة سابقة تعويض و لا يشمل التقادم الخمسي و لا يعتبر أجراً تقاعدياً ينتج مفاعيله في التخلية ما لم يأخذ به الطرفان و يتحول بإرادة صريحة أو ضمنية إلى أجر عقدي منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 121
الهيئة العامة لمحكمة	10	51	/ 16 / 11	عقوبات اقتصادية . تهريب . عدم إعادة الأموال عدم إعادة الأموال المقصودة بقانون العقوبات الاقتصادية مطلق و لا يشترط أن

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973			1972	تكون هذه الأموال خرجت تهرباً بل يشمل ما خرج بصورة نظامية و لم يرجع على أن هذا لا يمنع من تطبيق أحكام قانون القطع بإجراء التسوية و كف الملاحقة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 8 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	20	60	31 / 12 / 1972	عقار . سجل عقاري . مشتر حسن النية المشترى حسن النية الذي اشترى بالاستناد إلى قيود السجل تحمي ملكيته و لو كان بائعه قد حصل على الملكية بأسلوب معين كالتزوير فما دام المشتري حسن النية لم يعرف بوجود العيب فإنه يحمي و يبقى للمتضرر مدعاة البائع الذي زور بدعوى شخصية و القانون بذلك نهج منهجاً وسطاً بين أنظمة الشهر العقاري الشخصية و بين أنظمة السجل العيني منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 6 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	51	57	28 / 12 / 1972	سفتحة . ضامن . احتجاج ضامن القابل في السفتحة و ضامن محرر سند الأمر هما بحكم المضمون و يلتزمان بما يلتزم به فلا مجال للتفريق في الحكم بينهما و بينه و بالتالي فلا يتوجب توجيه الاحتجاج إليهما كشرط للرجوع عليهما إذ لا يتوجب توجيه الاحتجاج للمضمون منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 4 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1973	52	61	21 / 12 / 1972	تقادم . حقوق دوله المرسوم 73 الذي أخضع حقوق الدولة للتقادم الطويل من تاريخ التكليف لم يبطل قاعدة التقادم و لم يقصد تأييد المنازعات و لذلك فلكل تقادم طويلا اكتمل قبل التكليف يسري على حقوق الدولة كما على سواها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 3 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة لعام 1973	18	55	27 / 12 / 1972	أصول محاكمات . تحكيم . حجز . لا تختص الهيئات التحكيمية التي يختارها الأفراد للفصل في منازعاتهم بإلقاء الحجز الاحتياطي لأن سلطاتها الاستثنائية و الحجز و سائر التدابير التحفظية من اختصاص القضاء صاحب الولاية العامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1973 صفحة 1 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	6	29	17 / 11 / 1975	قاضي . نقل . ترفيع : إن اختيار مجلس القضاء الأعلى أحد القضاة لمنصب معين دون غيره مما يدخل في شمول سلطته التقديرية طالما أن هذا النقل قد جرى ضمن حدود المرتبة و الدرجة . وأن مجرد ترفيع القاضي إلى الفئة التي تجاوزه غيره إليها ، يعيد له حق السبق بالأقدمية . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 669

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	48	22	6 / 30 / 1975	قاضي . تعويضات ت ندب . لجان تحكيمية . اختصاص : إن مجلس القضاء الأعلى يختص بتحديد التعويض الذي يستحقه القاضي عن الأعمال التي يندب إليها ، وأن الهيئة العامة لمحكمة النقض تختص بنظر النزاع القائم بين القاضي و الجهة التي يندب إليها حول شمول تعويضاته لأحكام المرسوم التشريعي 167 م 1963 . و أن تعويضات العاملين في اللجان المبينة في قانون تنظيم و عمران المدن رقم 9 / 1974 تستثنى من الحدود القصوى المنصوص عنها في المرسوم التشريعي 167 م 1963 إذا أُنجزت أعمالها خلال المهل المحددة لها و منها اللجان التحكيمية التي سبق لها أن أنهت أعمالها في ظل قانون التنظيم السابق ثم كلفت من جديد بإعادة تقدير قيمة العقارات و الحقوق الداخلة في المنطقة التنظيمية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 667
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	43	24	7 / 29 / 1975	عقار . مناطق حدود . عقد بيع . حكم . بطلان . رخصة : يجوز للمحاكم أن تقضي بتثبيت عقود البيع المتعلقة بالأراضي الواقعة على الحدود إذا صدرت الرخصة قبل الحكم سواء كان صدورها قبل الاتفاق الخاص ( الذي لا يكون ناقلاً للملكية حكماً ) أو بعد هـ و يمتنع على المحاكم تثبيت مثل هذه العقود عند عدم وجود رخصه بالملكية . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 665
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	57	28	/ 30 / 10 1975	طلاق . كتابة . مراجعة . مساكنه . تزوير : إن الطلاق يقع بالكتابة منجزاً و لو لم يكن ثمة نية و إن مجرد إقامة كل من الزوجين المطلقين في غرفة من عقار لم يثبت في شأن ملكيته أهو للطرفين أم لأحدهما ليس فيه دليل على حصول المراجعة . و أن موافقة الطرفين على بحث تزوير السند أمام نفس المحكمة الناظرة في الدعوى يمنع اللجوء إلى القضاء الجزائي بدعوى تزويره منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 664
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	42	25	8 / 26 / 1975	جمارك . تهريب . المادة 352 / 12 : إن التخلف عن تسديد تعهد قائم بإثبات وصول البضاعة إلى بلد المقصد يحقق المسألة بمقتضى المادة 352 من قانون الجمارك و لا يكفي لهدر هذا الالتزام مجرد إثبات مرور البضاعة للخارج منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 662
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	25	30	/ 22 / 12 1975	تقاعد . خطأ في القانون : إذا ثبت أن التسوية التي أجرتها الإدارة حول المعاش التقاعدي قد تمت بشكل مخالف لأحكام القانون فإنها لا تتمتع بالحصانة و يحق لها الرجوع فيها دون التقييد بمواعيد السحب بالقرارات الإدارية المعيبة لأن من سويت حالته لا يستمد حقه من تلك التسوية و إنما يستمد مباشرة من القانون إن كان له أصل حق بموجبه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 661

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	972	546	9 / 6 / 1975	أصول محاكمات . وقف الدعوى . إحالة : إذا أثبتت مسألة أثناء المحاكمة فلا مجال لوقف الدعوى إذا رأت المحكمة تعليق حكمها عليها طالما أنها تملك سلطة الفصل فيها بموجب الأوراق ذاتها المعروضة لديها و أما إذا كانت هذه المسألة مثارة في دعوى أخرى فعلى المحكمة أن تمضي في نظرها دون أن تعتمد إلى وقفها و إذا كان هناك خشية من تعارض الأحكام في القضية الواحدة فعلى المحكمة أن تقرر إحالة الدعوى إلى الدعوى الأخرى إذا ما توافرت شروط الإحالة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 698
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	166أسا س عقاري	185	12 / 6 / 1975	أصول . قيمة الدعوى . طعن : إن الطعن بالحكم الصادر بدعوى إزالة شيوخ عقار بطريق النقض يفيد إقرار الطاعن بأن قيمة الدعوى تتجاوز الثلاثة آلاف ليرة سورية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 697
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	501إيجا ر	581	28 / 7 / 1975	أصول محاكمات . غياب . انتظار ساعة : لا يجوز تثبيت الغياب إلا بعد افتتاح الجلسة و الانتظار ساعة ثم فتحها ثانية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 696
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	1432	592	19 / 6 / 1975	أصول محاكمات . طعن . مطلبان أجر مثل استرداد حيازة : لا يجوز الجمع في دعوى واحدة بين مطلبين أحدهما استرداد حيازة عقار و الثاني أجر مثله ، لأن هذا الأخير يقوم على أساس ثبوت أصل الحق و بما له صلة بالملكية ، و لأن الحكم الذي يصدر في كل منها يخضع لطريق خاص من طرق الطعن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 694
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	1432	592	19 / 6 / 1975	أصول محاكمات . طعن . رسم . تأمين : إن تأخر الطاعن بدفع الرسم لعدم وجود تكليف به لا يرتب عليه انقضاء مهلة الطعن ما دام أنه دفع التأمين و سجل الطعن ضمن المدة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 694
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	1525	632	28 / 6 / 1975	أصول محاكمات . طعن . مطلبان . أجر مثل . استرداد حيازة : لا يجوز الجمع في دعوى واحدة بين مطلبين أحدهما استرداد حيازة عقار و الثاني أجر مثله ، لأن هذا الأخير يقوم على أساس ثبوت أصل الحق و بما له صلة بالملكية ، و لأن الحكم الذي يصدر في كل منها يخضع لطريق خاص من طرق الطعن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 694
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	39	14	7 / 5 / 1975	قاضي . مخاصمة . مصلحة : لا يعتبر سبباً لرد القاضي كون زوجه محامياً أو عاملاً أو مستخدماً لأحد أطراف النزاع لأنه يشترط في المصلحة المقصودة في الفقرة 1 / من المادة 174 أصول محاكمات أن تكون متصلة بذات الدعوى محل النزاع منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 505

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	37	18	5 / 12 1975	قاضي . خدمة في المحاماة : إذا كان القاضي المعين قد أتم مدة الأثني عشرة سنة في المحاماة بعد صدور قرار مجلس القضاء الأعلى و قبل نشر المرسوم بتعيينه فإنه يستحق المرتبة الثالثة و الدرجة الثالثة و ليس الدرجة الثانية على اعتبار أن المرسوم يصدر منفذاً لقرار المجلس الذي لم تكن تلك المدة قد استكملت عند صدوره ، و أن سلطة المجلس في تعيين من مارس المحاماة في تلك المدة في فئة مستشاري محاكم الاستئناف أو من هم في حكمهم فما دون هي سلطة جوازية و لا يجوز إجباره فيها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 504
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	27	16	5 / 12 / 1975	قاضي . جرم . اختصاص : إن الهيئة العامة لمحكمة النقض تختص بنظر الدعوى الناشئة عن جرم ارتكبه القاضي بعد صدور مرسوم تعيينه في القضاء و لو قبل مباشرته العمل في هذه الوظيفة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 503
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	26	15	5 / 12 / 1975	قاضي . تمرين . تسريح . تبليغ إن استلام القاضي المتمرن محكمة معينة بمقرده لا يبدل من صفته و من كونه متمرناً و لا يجعله مثبتاً ، و إن تبليغه مرسوم تسريحه إلى مركز وظيفته رغم غيابه عنها بسبب إجازته المرضية يعتبر باطلاً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 502
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	27	16	5 / 12 / 1975	قاض . تحكيم . تعويض . بطلان . نظام عام إن تعويض القاضي المنتخب محكماً في نزاع يعود إلى المحكمة المختصة أصلاً بنظر هذا النزاع باستثناء فيما إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة طرفاً في النزاع فإن أمر تقديره يعود إلى مجلس القضاء الأعلى ، و إن الاتفاق في صك التحكيم على خلاف ذلك يعتبر باطلاً لمخالفته قواعد الاختصاص النوعي المتعلقة بالنظام العام منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 501
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	27	16	5 / 12 / 1975	أصول مجازات . تثبيت غياب . انتظار ساعة يجوز تثبيت الغياب بعد انتظار مرور الساعة القانونية و تكرار النداء دون حاجة لافتتاح الجلسة مرتين منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1975 صفحة 501
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	11	12	4 / 14	قاض . قرار مجلس القضاء الأعلى . اعتراض . تعسف إن القرار الصادر عن مجلس القضاء الأعلى في شؤون ترفيع القضاة و ندهم و نقلهم و تأديبهم تكون مبرمة و غير خاضعة لأي طريق من طرق المراجعة إذا صدرت ضمن حدود ولايته و وفقاً للإجراءات التي رسمها القانون ، و في غير هذه الحالة تكون معدومة و غير محصنة و قابلة للطعن بالنقض . و إن صدور المرسوم بتنفيذ عقوبة العزل أثناء فترة الاعتراض على الحكم المسلكي بالإدانة

			1975 /	ليس من شأنه أن يضفي عليه صفة العيب في إجراءات إصداره لأن الحكم المذكور مبرم لا يقبل الاعتراض . و إن التعسف في استعمال السلطة من قبل مجلس القضاء الأعلى لا يكون له محل إلا إذا تبين من ظروف القضية التي اقترنت بقرار العزل إن القرار المذكور لم يكن إلى تحقيق مصلحة عامة و إنما مجرد الإساءة للمعتز أو إنزال الضرر به . و الأصل سلامة القرار الإداري و إنه صدر بدافع من المصلحة العامة و لا يهدف إلى غرض خفي غير ما خصص من أجله و على من يدعي غير ذلك أن يقيم الدليل على ادعائه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 لعام 1975 صفحة 411
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975م	44	11	4 / 1 / 1975	قاض . خطأ مهني جسيم . مخاصمة إن الخطأ الجسيم في العمل القضائي هو الخطأ الفاحش الذي لا يقع فيه من يهتم في عمله اهتماماً عادياً مما لا يشمل في مدها الخطأ في التقدير أو في استخلاص النتائج القانونية الصحيحة ، و أن تفسير القانون لا ينطوي على الخطأ المهني الجسيم يحول دون دعوة القضاة المخاصمين و تحديد جلسة علنية للنظر في موضوع المخاصمة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 لعام 1975 صفحة 409 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	17	7	3 / 3 / 1975	بحرية . تحكيم . هيئة أجنبية . عقد نقل و عقد إيجار إن التحكيم جائز لهيئات أجنبية في قضايا المنازعات البحرية عندما يكون النقل قائماً بالاستناد إلى سند إيجار سفينة ، و هو غير جائز في قضاياها عندما تكون متعلقة بنقل بحري بموجب وثيقة شحن لأن من شأنه مخالفة حكم المادة 212 بحرية ، و هو غير جائز أيضاً عندما يكون متعلقاً بنقل وثيقة شحن معطوفة على سند إيجار و الغرض منه مخالفة المادة 212 آنفة الذكر منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 لعام 1975 صفحة 313
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1975	31	6	2 / 17 / 1975	موظف . ضم خدمات . جندي . تقادم إن حق الموظف في ضم خدماته السابقة في الجندية و الاستفادة من فرق الراتب يخضع للتقادم الطويل ( 372 مدني ) و إن المطالبة بهذا الحق لا يعتبر بمثابة مطالبة بالتزفيغ و إنما بالدرجة الإضافية التي تعطى بقوة القانون لكل من أمضى الخدمة المؤهلة للتزفيغ ، و إن الضم يشمل الخدمة الاحتياطية إلى خدمته في سلك إحدى دوائر الدولة ثم بدل هذا السلك إلى سلك جديد عين فيه حسب المؤهل العلمي الذي يحمله بأدنى درجاته فلا مانع من إعادة ضم خدمته الاحتياطية إلى خدمته في السلك الجديد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام			3 / 3 / 1975	بحرية . تحكيم . هيئة أجنبية . عقد نقلا و عقد إيجار إن التحكيم جائز لهيئات أجنبية في قضايا المنازعات البحرية عندما يكون النقل قائماً بالاستناد إلى إيجار سفينة و هو غير جائز في قضاياها عندما تكون

1975	17	7		متعلقة في نقل بحري بموجب وثيقة شحن لأن من شأنه مخالفة حكم المادة 212 بحرية ، و هو غير جائز أيضاً عندما يكون متعلقاً بنقل وثيقة شحن معطوفة على سند إيجار و الغرض منه مخالفة المادة 212 الأنفة الذكر منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 لعام 1975 صفحة 313
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1974	18	3	/ 3 / 5 1974	عقار . أجر مثل . ملكية . أثر اكتسابها بالتسجيل و سواه أجر المثل تعويض عن إشغال العقار بغير مسوغ قانوني و في حالات عدم الاتفاق على مقدار الإجرة أو تعذر تقديرها و إثباتها . و أثر الملكية يتوقف على التسجيل و ينسحب بعد التسجيل في الإرث في تاريخ الوفاة ، و في نزاع الملكية إلى تاريخ الإحالة القطعية أو إتمام إجراءات الإستملاك ، و في الأحكام إلى تاريخ وضع إشارة الدعوى في السجل مع مراعاة القواعد العامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1974 صفحة 1 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1974	5	2	/ 3 / 5 1974	اختصاص إداري . دفع غير مستحق . أحكام الدفع غير المستحق لا تحجب اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى إذا كان النزاع أصلاً يدخل في اختصاصه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1974 صفحة 1 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1974	88	43	/ 13 / 11 1974	تثبيت اجتهاد أصول محاكمات . حجز ملقى في دعوى جزائية . اعتراض . طعن لما كانت الأصول المدنية تتبع أمام المحاكم الجزائية و كانت المادة 216 تنص على جواز إلقاء الحجز من المحكمة المختصة بنظر أصل الحق دون تفريق بين مدنية و جزائية ، فإن الاعتراض يكون لنفس المحكمة و لا يمكن استئناف القرار لأن المشرع رسم طريقاً واحدة هي الاعتراض بدعوى مستقلة لا تقبل التوحيد مع دعوى الأساس . أما إذا كانت إثارة بطلان الحجز و إجراءاته وقعت في دعوى الأساس فلا يطعن بها إلا مع الحكم في أساس . و تقرر تثبيت هذا الاجتهاد و عدم الرجوع عنه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1974 صفحة 305 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1974	27	7	/ 4 / 1 1974	التزام . تأميم . تجديد . كفالات . تأميم الدولة للمؤسسة ما لا يعتبر تجديداً للالتزام لأن شروط التجديد أن يختلف الالتزام الجديد في محله أو مصدره أو بدخول أجنبي مكان المدين على أن تبرأ ذمة المدين الأصلي أو بتغير الدائن مما لا يتوفر في قرارات التأميم ، مما يجعل الكفالات القديمة سارية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1974 صفحة 49 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام	18	3	/ 3 / 5 1974	عقار . أجل مثل . ملكية . أثر اكتسابها بالتسجيل و سواه . أجر المثل تعويض عن إشغال العقار بغير مسوغ قانوني و في حالات عدم الاتفاق على مقدار الإجرة أو تعذر تقديرها و إثباتها . و أثر الملكية يتوقف على التسجيل و

1974				ينسحب بعد التسجيل في الإرث إلى تاريخ الوفاة ، و في نزاع الملكية إلى تاريخ الإحالة القطعة أو إتمام إجراءات الإستملاك ، و في الأحكام إلى تاريخ وضع إشارة الدعوى في السجل مع مراعاة القواعد العامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1974 صفحة 1 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1974	5	2	5 / 3 / 1974	عدول عن اجتهاد . اختصاص إداري . دفع غير مستحق . أحكام دفع غير المستحق لا تحجب اختصاص القضاء الإداري بنظر الدعوى إذا كان النزاع أصلاً يدخل في اختصاصه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 12 لعام 1974 صفحة 1 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1976	46	40	25 / 10 / 1976	موظف . تقاعد . تأمين و معاشات لا يحق لمؤسسة التأمين و المعاشات اقتطاع الاشتراكات الشهرية من راتب الموظف عند بلوغ مدة خدمته الوظيفية الحد الذي يتيح له تقاضي الحد الأقصى من المعاش التقاعدي ، و إن الإقتطاعات الجارية خلاف ذلك تعتبر من قبيل الإثراء بلا سبب مشروع و يتوجب إعادتها إلى مؤديها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 2003 صفحة 532
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1976	72	37	10 / 4 / 1976	قاض . ضم خدمات . احتياط . إجازة في الحقوق إن الخدمة الاحتياطية التي تضم إلى خدمة القاضي و التي تراعى آثارها لناحية الراتب و الدرجة و القدم ، هي تلك التي أداها بعد حصوله على إجازة الحقوق و قبل تعيينه في القضاء منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1976 صفحة 531
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1976	23	43	11 / 8 / 1976	قاض . توزيع أعمال . انحراف . خطأ إن عدم إسناد وزير العدل عملاً معيناً لأحد القضاة في قرار توزيع الأعمال بين قضاة المحاكم لا يمكن أن يرقى إلى درجة الانحراف عن الغاية التي هدف إليها قرار التوزيع ، أو الخطأ المنصوص عنه في المادة 164 مدني ، لا سيما إذا كان هذا القرار قد صدر في نهاية السنة التي تنتهي فيها خدمة ذلك القاضي منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1976 صفحة 530
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1976			11 / 8 / 1976	قاض . اختصاص . هيئة عامة . محام إن الهيئة العامة لمحكمة النقض غير مختصة للنظر في تظلم القاضي من القرار الوزاري ، الذي قدمه بوصفه طالب انتساب إلى مهنة المحاماة بعد أن أحيل

	22	42		على التقاعد ، وليس على أساس توفر صلة له به و بشؤونه كقاضي منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1976 صفحة 529
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	27	14	3 / 29 / 1976	تقاعد . ضم خدمات . تقادم إن حق القاضي بطلب ضم خدماته في الجندي و الاستفادة من فرق الراتب إنما يخضع لأحكام التقادم الطويل ( هيئة عامة قرار 14 أساس 27 تاريخ منشور في العدد 4، 5 محامون صفحة 193 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 5
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	12	10	2 / 15 / 1976	تقاعد . وفاة بسبب الوظيفة . قاض إن العمل القضائي كغيره من الأعمال التي تتصف بالجهد الفكري و العمل المكتبي المتواصل ، يساهم في إحداث مرض تصلب الشرايين و من ثم الجلطة ، و على هذا فإن صلة سببية وثيقة تربط وفاة القاضي بهذا المرض بوظيفته و بعمله القضائي المضني ، مما يتوجب تصفية معاشه التقاعدي وفق أحكام المادة 23 من قانون التأمين و المعاشات ، و إن عدم اتباع الإجراءات المقررة في اللائحة التنفيذية لهذا القانون ليس من شأنه أن يرتب سقوط حق الإدعاء به العدد 4 ، 5 صفحة 193 رقم 246 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 5
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	75	29	6 / 14 / 1976	حكم مبرم . عدول . نقض . انعدام إن فصل إحدى غرف النقض بقضية في الموضوع يرفع يدها عن الدعوى ، و أن القرار الصادر عنها بصفته المبرمة بمقتضى نص القانون يحول دون وضع يدها ثانية على القضية بمفهوم إتباع إحدى طرق النقض ، وإن الإدعاء من قبل صاحب العلاقة بتقرير انعدام الحكم المذكور إنما يؤلف دعوى مستقلة تثار بداية و تنظر في قضاء الخصومة ، و بالتالي فإنه لا يجوز لهذه الغرفة في مثل هذه الحالة طلب العدول عن الاجتهاد الوارد في قرارها المبرم قبل تقرير انعدامه العدد 6 ، 7 ، 8 صفحة 328 رقم 435 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 5 )

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	25	23	5 / 18 / 1976	. عقد توصيفه . اجتهاد . خطأ مهني جسيم إن محكمة النقض تملك الحرية المطلقة في مراقبة التوصيف القانوني الذي يقوم به قاضي الموضوع بالنسبة للتصرفات و العقود المعروضة عليه . و إن الاجتهاد لا ينقض بمثله ، كما أن الاختلاف في الاجتهاد لا يرقى إلى مرتبه الخطأ المهني الجسيم ( هيئة عامة قرار 23 أساس 25 تاريخ منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 5
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	27	1	1 / 11 / 1976	عمل . تكليف بعمل أعلى . تعويض إن تكليف العامل لدى الجهات التي شملتها المادة الأولى من المرسوم التشريعي رقم 183 لعام 1970 بوظيفة أو بعمل ذي أجر أعلى من أجر وظيفته لا يؤدي إلى منحه التعويض مهما اختلفت عبارات و تسميات هذا التكليف ما لم يتوفر في الصك الذي يؤدي إلى التكليف الشروط المنصوص عنها في أحكام المادة الثانية من هذا المرسوم العدد 1 صفحة 1 رقم 1 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 5
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	22	42	11 / 8 / 1976	. قاض . اختصاص . هيئة عامة . محام إن الهيئة العامة لمحكمة النقض غير مختصة للنظر في تظلم القاضي من القرار الوزاري ، الذي قدمه بوصفه طاب الانتساب لمهنة المحاماة بعد أن أحيل على التقاعد ، و ليس على أساس توفر صلة له به و بشؤونه كقاض العدد 10 و 11 و 12 صفحة 529 رقم 664 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 عام 1977 صفحة 5
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	22	7	2 / 22 / 1976	. قاض . ترفيع . أجر . تعويض . دعوى إن تراخي الإدارة بإصدار صك ترفيع قاضي ليس من شأنه أن يؤثر على حقوقه المكتسبة بحكم القانون و إنما يعتبر بمثابة خطأ ارتكبه الإدارة أو رث القاضي ضرراً يوجب مساءلتها عنه و يرتب له الحق بتقاضي تعويض يتمثل في انسحاب راتب الدرجة التي رفع إليها إلى تاريخ استحقاقه الترفيع . و يجوز لعدد من القضاة أن يشتركوا في دعوى واحدة بالاعتراض على مرسوم ترفيعهم لوحدة الموضوع ( هيئة عامة قرار 7 أساس 22 تاريخ العدد 2 و 3 صفحة 65 رقم 83

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	9	9	3 / 15 / 1976	قاضي . تعويض . خسارة . حرب عن إضطراب القاضي المعين في مدينة القنيطرة إلى مغادرتها تحت وطأة الحرب تاركاً أثاث منزله الذي كان قد نقله إليها ، يضيف على خسارته هذا الأثاث صلتها بمهامه الرسمية مما يوجب تعويضه مما لحق به من ضرر يجري تحديده وفق أحكام المادتين 117 و 118 من قانون الموظفين منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 6
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	24	4	تاريخ 2 / 16 / 1976	قاضي . تعويض ندب . تعويض كشوف إن القاضي المنتدب للعمل خارج مركز وظيفته يستحق تعويض الانتقال وفق أحكام قانون الموظفين و تعويض الكشوف المقرر له دون أن يحجب إحداها الآخر ، و ذلك لاختلاف المصدر القانوني و الأسس التي بني عليها كل من التعويضين العدد 2 و 3 صفحة 66 رقم 84 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 6
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	17	43	11 / 8 / 1976	. قاضي . توزيع أعمال . انحراف . خطأ إن عدم إسناد وزير العدل عملاً معيناً لأحد القضاة في قرار توزيع الأعمال بين قضاة المحاكم لا يمكن أن يرقى إلى درجة الانحراف عن الغاية التي هدف إليها قرار التوزيع أو الخطأ المنصوص عنه في المادة 164 مدني ، لا سيما إذا كان هذا القرار قد صدر في نهاية السنة التي تنتهي فيها خدمة ذلك القاضي . العدد 10 و 11 و 12 صفحة 530 رقم 665 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 6 )
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	72	37	10 / 4 / 1976	. قاضي . ضم خدمات . احتياط . إجازة في الحقوق إن الخدمة الاحتياطية التي تضم إلى خدمة القاضي و التي تراعي آثارها لناعية الراتب والدرجة و القدم ، هي تلك التي أداها بعد حصوله على إجازة الحقوق و قبل تعيينه في القضاء العدد 10 و 11 و 12 صفحة 531 رقم 666 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 6

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	46	40	25 / 10 / 1976	موظف . تقاعد . تأمين و معاشات لا يحق لمؤسسة التأمين و المعاشات اقتطاع الاشتراكات الشهرية من راتب الموظف عند بلوغ مدة خدمته الوظيفية الحد الذي يتيح له تقاضي الحد الأقصى من المعاش التقاعدي ، و إن الاقتطاعات الجارية خلاف ذلك تعتبر من قبيل الإثراء بلا سبب مشروع و يتوجب إعادتها إلى مؤديها تاريخ العدد 10 و 11 و 12 صفحة 532 رقم 667 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 6
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	65	22	3 / 30 / 1977	. أصول محاكمات . اختصاص شرعي . جهاز إن المحاكم الشرعية تختص بالنظر في قضايا الاشياء الجاهزية سواء أكانت المطالبة بعينها أو بقيمتها من جراء التصرف بها . والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 95
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	80	39	6 / 6 1977	أصول محاكمات . تمثيل . المصرف الزراعي التعاوني إن مديري الفروع و الشعب في المصرف الزراعي التعاوني يمثلون المدير العام للمصرف أمام القضاء ضمن مناطقهم . و العدول عن كل اجتهاد مخالف الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 95
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977			4 / 2 1977	. أصول محاكمات . حكم . نقض . تبليغ . تنفيذ إن وجب التبليغ قبل التنفيذ تشمل جميع الأحكام القضائية بإلزام باستثناء الأحكام الصلحية مع ملاحظة أن الأحكام المقرونة بالنفاذ المعجل لا تحتاج إلى تبليغ من أجل تنفيذها . وأن الأحكام التي تصدر عن محكمة النقض عندما تقضي برفض الطعن دون أن تبت في الأساس لا تحتاج إلى تبليغ إذ يكفي بتبليغ الحكم الاستثنائي ، أما إذا نقضت الحكم و يبت في الموضوع فلا بد عندئذ من أن يصار إلى تبليغ حكمها . و العدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 96

		23		
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977			5 / 17 / 1977	أصول محاكمات . طعن حكم وقتي . وقف تنفيذ إن الأحكام المؤقتة الصادرة قبل الفصل في الموضوع كالقرار الصادر بوقف تنفيذ الحكم أو بوقف الإجراءات التنفيذية و إن كانت وقتية إلا أنها تستهدف اتخاذ تدبير مستعجل و يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف خلال خمسة أيام اعتباراً من اليوم الذي يلي تبليغها سواء أكانت صادرة عن محكمة البداية أو عن قاضي الصلح بصفتها قاضياً للأمر المستعجل و ذلك ما لم يوجد نص خاص يقضي بغير ذلك والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 98
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	72	37	2 / 24 / 1977	. أصول محاكمات . طعن للمرة الثانية . نقض إن محكمة النقض لا تكون محكمة وقائع بمجرد تقديم الطعن للمرة الثانية ، و إنما تفصل في موضوع الدعوى بعد نقض الحكم للمرة الثانية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1977 صفحة 99
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	8	3	2 / 28 / 1977	أصول محاكمات . طعن . ولاية . وصاية إن طعن الولي أو الوصي نيابة عن الفتى الذي يمثله مقبول قانوناً ، و الرجوع عن اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 5
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	10	7	4 / 28 / 1977	. أصول محاكمات . طعن . اعتراض قبل رد الطعن بالمحاكمة الاعتراضية يقف ، عند نظر ه من قبل محكمة النقض ، دون وصول أسباب الطعن إلى الحكم الغيابي الأول و يحول دون البحث فيها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 7
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	11	29	/ 3 / 7 1977	إفلاس . طعن . خصومة . وكيل التفليسة يجب احتصام وكلاء التفليسة عند توجيه الطعن ضد حكم شهر الإفلاس تحت طائلة عدم قبوله عفواً من قبل المحكمة حتى و لم يشر جدل بهذا الشأن ، والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 6. لعام 1977 صفحة 8 اجتهاد )

	15	12		
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	68	28	4 / 25 / 1977	إيجار . اختصاص نوعي . تخفيض حق الخزينة إن العلاقة بين المالك و المستأجر من جهة و بين الخزينة من جهة ثانية الناشئة عن استحقاق الأخيرة تخفيض بدل الإيجار إذا كان المستأجر من غير العرب السوريين ، هي علاقة قانونية لا ايجارية باعتبار أن مصدرها القانون و ليس عقد الإيجار ، وتخضع للقواعد العامة للاختصاص بالنسبة لهذه الضريبة و غير مشمولة بالاختصاص النوعي الخاص بالمنازعات الايجارية . والعدول عن كل اجتهاد مخالف (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 9 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	62	20	3 / 26 / 1977	. إيجار . تخليه للتأجير الغير . زوال العلة . متجر شريك لا يستطيع المستأجر تفسادي الحكم بالإخلاء إذا أزال المخالفة قبل إقامة الدعوى ، وإن إدخال شريك في المتجر أو المصنع أو تنازل أحد أفراد الشركة عن حقه فيها إلى شخص آخر و ضمن نطاق الشركة مع بقاء المتجر أو المصنع وحدة كاملة ليس فيها مخالفة للنص التشريعي تستدعي الإخلاء . والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 (صفحة 10 اجتهاد )
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	29	19	3 / 19 / 1977	إيجار تخليه للسكنى . عدم جدية . تحايل . إثبات إن وجود مؤيد تهديدي و عقابي بنص القانون عند عدم إشغال العقار بالسكنى الفعالية بعد الإخلاء لا يحول دون سماع بينة المستأجر حول عدم جدية الدعوى أو التحايل على القانون ، والعدول عن كل اجتهاد مخالف (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 11 اجتهاد )
الهيئة العامة لمحكمة			2 / 28 / 1977	إيجار . تخمين . خبرة . محاكمة غيائية . جدول إن المرسوم التشريعي رقم 90 تاريخ 26 / 1 / 1952 (المتضمن نظام إعداد

النقض لعام 1977	8	5	جدول الخبراء و طريقة اختيارهم ) ملزم للقاضي في جميع الأحوال التي تعود فيها إليه تسمية الخبراء وفقاً للمادة الثالثة من قانون الإيجار رقم 111 لعام 1952 و جميع أحوال الخبراء ، إلا إذا ورد نص خاص على خلاف ذلك في قضايا الإيجارات والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 11 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	13	14	3 / 14 / 1977 . تحكيم دولي . اختصاص . تسمية محكم إن المحكمة العامة لمحكمة النقض لا تعتبر المرجع المقصود في المادة 3 من قواعد التحكيم المطبقة في معاهدة ( فود ) بسويسرا التي أعطت المحكمة العليا للقضاء المدني العادي في المقاطعة التي يوجد فيها مقر التحكيم سلطة تعيين الحكّمين اللذين لم يتم تعيينهم من الأطراف ، و ذلك في حال تعيين دمشق مقرأً للتحكيم (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 13 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	37	43	6 / 20 / 1977 تقاعد . وفاة بسبب الوظيفة . تعويض إضافي . تفسير تحكيم إن تصفية المعاش التقاعد لورثة الموظف وفق أحكام المادة 23 من قانون التأمين و المعاشات ، يوجب إعطاء ورثته التعويض الإضافي بمعدل 50 % من تعويض التأمين المقرر استحقاقه لهم وفق المادة 14 من القانون المذكور . و يمكن تفسير الحكم على هذا الأساس إذا لم يقضي بالتعويض منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 13 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977			2 / 28 / 1977 . رسم الجيش . دخان . تهريب . غرامة . تعويض مدني . عفو إن الغرامة المحكوم بها في قمع مخالفة التهريب من أداء رسم الجيش على الدخان تنصف بطابع التعويض المدني ، و هي غير مشمولة بالعفو الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 12 لعام 1971 ، والرجوع عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 15 اجتهاد

	24	4		
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	31	31	/ 5 / 9 1977	. قاض . تقاعد . إحالة . صلاحية . قرارات مرسوم إن مجلس القضاء الأعلى يمارس إحالة قضاة الحكم و النيابة على التقاعد أو الاستيداع و قبول استقالتهم و كل ما يتعلق بمهمتهم ، و أن تنفيذ هذا القرار يكون بقرار من وزير العدل و ليس بمرسوم موقع منه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 16 اجتهاد )
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	21	40	/ 6 / 6 1977	قاض . تقاعد . وفاة بسبب الوظيفة إن وفاة القاضي الناجمة عن إصابته بنوبة إحتشاء قلب شديدة نتيجة الإجهاد الفكري و الإرهاق في العمل ، تعتبر من الحوادث التي تقع بسبب الوظيفة التي تخول الورثة الانتفاع بحكم المادة 23 من قانون التأمين و المعاشات فيما يتعلق بصرف المعاش و تعويض التأمين و الإضافة المقررة بهذا الشأن ، ولا ينال من ذلك أن تكون الوفاة قد وقعت خارج مركز عمل المتوفى ما دام أن العلة بين الوفاة و الوظيفة أضحت قائمة و لم تكن هناك أسباب أو إثبات يقرر خلاف ذلك . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 16 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	35	35	/ 5 / 9 1977	قاض . تمرين . تثبيت إن مجلس القضاء الأعلى يتمتع بمطلق الصلاحية لتبنيت القضاة المتمرنين بعد انقضاء سنتين على تعيينهم و حتى اكتمال ثلاث سنوات على هذا التعيين و له مطلق الحق بهذا التثبيت خلال أي وقت ضمن الفترة المذكورة وفقاً لما يراه و يقدمه وهو لا يلزم بهذا التثبيت إلا بين حدي الفترة المشار إليها و لا ينشأ للقاضي المثبت وفقاً لذلك لأي حق إلا من تاريخ تثبيته الجاري في حدود صلاحية المجلس و الجواز المخولين له في القانون منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 18 اجتهاد

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	76	44	6 / 20 / 1977	قاضي . ضم خدمات . عسكرية . احتياط لا يحق لطلاب الضباط و لصف الضباط و للجنود ضم خدماتهم الاحتياطية في الجيش حين تعيينهم في الوظائف العامة بعد صدور المرسوم التشريعي 138 / 1961 ، و إن هذا الامتياز مقصود على ضباط الاحتياط منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 20 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	25	11	2 / 28 / 1977	. قاضي . ضم خدمات . عسكرية . محاماة لا يجوز ضم الخدمة الاحتياطية في الجيش إلى خدمة القاضي إذا كانت قد دخلت سابقاً في مدة عمله في المحاماة التي اعتمدت في تعيينه بالقضاء ( قرار 11 تاريخ 28 / 2 / 1977 أساس 25 هيئة عامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 20
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	36	2	2 / 21 / 1977	. قاضي . مخاصمة . خطأ مهني جسيم . اجتهاد إن الاختلاف في الرأي في ممارسة الحق بتطبيق أحكام القانون و الاجتهاد القضائي لا يؤلف الخطأ الجسيم الذي يوجب المساءلة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 21
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	46	32	/ 5 / 9 1977	. قاضي . مخالفة سير . أمر عرفي . اختصاص إن الهيئة العامة لمحكمة النقض غير مختصة في دعوى القاضي التي تهدف إلى إلغاء آثار القرار الذي أصدره وزير الداخلية بصفته نائباً للحاكم العرفي بتبليغه بمبلغ عن مخالفة سير طالما أن دفع القاضي المبلغ المطلوب استرداده ليس ناشئاً عن صفته القضائية و لا ينطبق على أي من الطلبات المذكورة في الفقرتين ا و ج من المادة 51 من السلطة القضائية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 . 6 لعام 1977 صفحة 21 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977			2 / 28 / 1977	قاضي . نقل . ندب . تعويض إذا كان المرسوم المتعلق بنقل قاضي من مدينة إلى أخرى قد تضمن ندبه بذات الوقت و مباشرة للعمل بالتفتيش في مدينة ثالثة ، فإن هذا ينصرف إلى إن عملاً مباشراً و بصفة أصيلة قد اسند إليه بما ينفي عنه صفة الندب بالصورة التي يترتب عليها التعويض ، خاصة إذا لم يتسلم عمله في المدينة الثانية المنقول إليها و لم يتحمل في سبيل ذلك أي عبء ( قرار 6 تاريخ أساس 7 هيئة

	7	6		عامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 22 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	28	45	6 / 20 / 1977	موظف . إساءة استعمال الوظيفة . افتراء . منع السفر و الإجازات إن اتصال رئيس فرع الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش بالمسؤولين في إدارة الهجرة و الجوازات و الطلب إليهم التريث بمنح أحد الموظفين جواز سفر لضرورات المصلحة العامة دون أن ينسب إليه فعلاً معيناً ، وإرساله هاتفياً مسجلاً إلى إحدى المصارف بعدم منح أي موظف أو مستخدم أو أي عامل أي إجازة و عدم السماح لأي منهم باستعمالها في حال حصوله عليها ، لا يشكل أي جرم بما في ذلك الافتراء أو إساءة استعمال الوظيفة ( قرار 45 تاريخ أساس 28 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6.1 لعام 1977 صفحة 23 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	84	49	8 / 31 / 1977	أصول محاكمات . طعن مهلة . تبليغ . إخطار تنفيذي إن تبليغ الإخطار التنفيذي لا يقوم مقام الحكم و لا يجعل ميعاد الطعن سارياً . و العدول عن الاجتهاد المخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 و 8 و 9 لعام 1977 صفحة 193
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	83	58	/ 26 / 12 1977	تأديب . طعن . رئيس الهيئة المركزية إن حق رئيس الهيئة المركزية للرقابة و التفتيش بالطعن في القرارات الصادرة عن الهيئة التأديبية بشأن المخالفات الإدارية و المالية خلال شهر من تاريخ تبليغه و ضمن الأصول المقررة للطعن بتلك القرارات ، قد ورد مطلقاً و لا يقتصر على القضايا التي يكون فيها رئيس الهيئة قد أحال الموظف إلى المحاكمات التأديبية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 و 8 و 9 لعام 1977 صفحة 195
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1977	60	52	/ 28 / 11 1977	لجنة . تعادل شهادات . اختصاص إن اختصاص لجنة تعادل الشهادات في وزارة التربية ينحصر في مدى تعادل قيمة الشهادة الأجنبية مع الشهادة التي تتطلبها القوانين النافذة دون أن يتعدى ذلك إلى تحديد حق صاحب العلاقة بالتزويج أو عدمه . و إذا كان يتعين على الإدارة المختصة أن تبين موضوع الغرض من التعادل فإنه يقصد من ذلك أن تتحقق اللجنة من أن الشهادة هي الشهادة المقررة في القانون من أجل إشغال الوظيفة أو الانتساب للمعاهد العلمية أو ممارسة إحدى المهن الحرة ( قرار 52 تاريخ أساس 60 هيئة عامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 و 8 و 9 لعام 1977 صفحة 196
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1978		1188	/ 15 / 11 1977	أجر مثل . عقار . تعويض استيلاء . اختصاص إن محكمة البداية تختص قيمياً بالنظر في طلب الأجر مثل عقار بما فيه من أشجار و ذلك تبعاً للطلب الأصلي المتضمن قيمة الأرض المستولى عليها و

	731			التعويض عن قطع الأشجار و عن هدم الجدار فيها و عن فوات المنفعة ، بحسبان أن أحر المثل من عناصر الضرر الذي يقتضي جبره بالتعويض و بما لا يسوغ تجزئته و أن المطالبة بهذه التعويضات مع قيمة الأرض المستولى عليها يستند إلى سبب قانوني واحد هو وضع اليد على العقار . و يكون الحكم الصادر نتيجة النزاع قابلاً للطعن بالاستئناف ثم النقض منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1978 صفحة 1 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	32	6	3 / 15 / 1979	أصول محاكمات جزائية . اعتراض . حق شخصي يجوز للمدعي الشخصي الاعتراض على الحكم الغيابي ، والعدول عن الاجتهاد المخالف ( قرار 6 تاريخاً أساس هيئة عامة 32 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1979 صفحة 1
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	41	8	/ 4 / 7 1979	بينات استجواب . رفض ضمني لا ضرورة أن يصدر رفض طلب الاستجواب بقرار مستقل ، و لا يلزم أن تقضي المحكمة صراحة برفض طلب الاستجواب و يكفي أن يكون قضاؤها ضمنياً ( قرار 8 تاريخ أساس هيئة عامة 41 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1979 صفحة 2
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	14	2	2 / 26 / 1979	موظف . ضم خدمات . تعيين . مسابقة . قدم مكتسب إن الموظف الذي يتعين في ملاكه أو في ملاك آخر ضمن الشروط المحددة في قانون الموظفين و بعد نجاحه في مسابقة ، يعتبر منفصلاً عن وظيفته الأصلية و يصبح متمركزاً في الوظيفة الجديدة و يسقط حقه في مرتبته و درجته السابقتين ، و أما الغاية مما ورد في المادة 49 من قانون الموظفين لجهة الاستمرار في دفع العوائد التقاعدية خلال فترة التميرين و أما الحفاظ على القدم المكتسب للموظف فيجري في حال النقل من ملاك إلى آخر ( قرار 2 تاريخ أساس هيئة عامة 14 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1979 صفحة 4
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	11	25	6 / 12 / 1979	إيجار . تخلية للملك . تاريخ الملكية أن تملك المستأجر على وجه الاستقلال داراً صالحاً لسكناه خالية أو يستطيع إخلاءها كاف لتوفر شرط تطبيق أحكام الفقرة ج من المادة الخامسة من قانون الإيجار الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 111 / 1952 و تعديلاته ، و لا يشترط أن يكون التملك سابقاً على الاستئجار . و العدول عن كل مبدأ مخالف ( قرار 11 25 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1979 صفحة 49
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام	44	9	/ 4 / 7 1979	جمارك . تزوير . إحالة . اختصاص إن إحالة رئيس اللجنة المركزية إدعاء التزوير إلى المحكمة المكلفة بالنظر فيه عملاً بالمادة 312 من قانون الجمارك السابق تعني إحالته إلى محكمة البداية المدنية و

1979				ليس إلى المحاكم الجزائرية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 ، 3 لعام 1979 صفحة 50 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	18	11	4 / 23 / 1979	قاضي . وظيفة سابقة . مباشرة . قدم إن قبول الموظف تحديد مباشرته وظيفته في تاريخ معين ، ثم قبوله بالقدم الذي نقل إليه إلى سلك القضاء ، يثبت في وضع وظيفي بين زملائه و يكسبهم جميعاً مراكز قانونية وظيفية يستقرون فيها سواء في ممارسة وظائفهم القضائية و سواء في الترفيع و التقدم ، مما يحول دون قبول طلبه بإعادة النظر في تحديد بدء مباشرة العمل في وظيفته الأصلية وفي قدمه بين زملائه إذا لم يطعن بتلك القرارات التي حددت مواعيد ترفعه في حينها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 ، 3 لعام 1979 صفحة 51 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	50	20	5 / 21 / 1979	موظف . ترك عمل . أعدار مشروعة . اختصاص يمكن عرض مبررات الغياب أمام المرجع القضائي ليقول كلمته بشأنها عند تطبيق المادة 364 مكرر من قانون العقوبات المتعلقة بعقاب من يترك العمل لدى الدولة أو مؤسساتها قبل صدور الصك القاضي بقبول استقالته ، والمحكمة الجزائرية ليست مرتبطة برأي الإدارة و التحقيقات التي تجريها و لا بالقرار الصادر باعتبار العامل في الدولة بحكم المستقبل ، و العدول عن الاجتهاد المتضمن عدم جواز تحريك الدعوى العامة بحق من يترك العمل من أحد العاملين في الدولة قبل أن يصدر الصك القاضي باعتباره بحكم المستقبل ( قرار تاريخ أساس هيئة عامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 ، 3 لعام 1979 صفحة 52 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979		16	5 / 15 / 1979	إيجار . تخمين . مستأجرون متضامنون . حجية إذا كان بدل الإيجار نقوداً فإن صدور حكم على أحد المستأجرين المتضامنين بتحديد بدل الإيجار لا يحتج به على الباقيين هيئة عامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5 لعام 1979 صفحة 169 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979		15	5 / 14 / 1979	بينات . شرعية . دعوى مالية . وصية . شهادة . عقد . غبن . تبرع إن جواز الإثبات في الشهادة في القضايا الشرعية لا يشمل الدعاوى المالية التي تخالف أو تجاوز ما اشتمل عليه دليل كتابي و إن ما ورد في المادة 221 أحوال شخصية من أنه يعتبر رجوعاً عن أنه وصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها ما لم يصرح الموصي بأنه لم يقصد الرجوع ما هو إلا تطبيق للقاعدة الواردة في المادة 93 مدني بشأن التعبير عن الإرادة و لا يعني إجازة إثبات الرجوع عن الوصية بالبينة الشخصية بشكل مطلق و رغم قيام الدليل الخطي على الوصية ، وذلك لأن الإثبات شيء و الانعقاد أو التعبير عن الإرادة شيء آخر . و أن الغبن يقع في عقود المعاوضة و لا يتصور وقوعه في عقود التبرع كالوصية و الهبة ( قرار 15 تاريخ أساس 43 هيئة عامة منشورة
	43			

				في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5، لعام 1979 صفحة 170 اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1979	57	26	6 / 16 / 1979	عقد إداري خارجي و داخلي . اختصاص . تشريع إن نص المادة 29 من المرسوم التشريعي رقم 228 تاريخ 23 / 9 / 1969 المتضمن نظام عقود الهيئات ذات الطابع الإداري بإشارته للتشريع العربي السوري وللقضاء الإداري العربي السوري و للعقود الخارجية في ختام المادة يفيد أنه خاص في العقود الخارجية مما لا يسوغ الاستناد إليه بالنسبة للعقود غير الخارجية التي تبقى خاضعة للقواعد العامة في الولاية و الاختصاص . والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5، لعام 1979 صفحة 171 . اجتهاد
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	60	3	/ 1 / 4 1981	اختصاص . منازعة بين شخص معنوي عام وأحد الأفراد في التمييز بين العقود الإدارية و سواها يكون المعيار ليس لصفة المتعاقد و لكن لموضوع العقد و اتصاله بالمرفق العام أم لا . إضافة إلى نية الشخص المعنوي بالأخذ بأسلوب القانون العام في وضع شروط غير مألوفة في القانون الخاص . و إن تدخل الإدارة باستملاك منطقة و تنظيمها و تخصيصها بمهنة معينه و بيعها و فرض قيود صحية و تنظيمية و تحديد كيفية الاستعمال... الخ . لا يغير من طبيعة العقد المدنية الذي لا يستهدف تنظيم مرفق إداري أو إدارته أو استغلاله أو تسييره منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1981 صفحة 495
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	/ 6 80	73	2 / 19 / 1981	أصول اختصاص جديد في الاستئناف لا يجوز إدخال خصم جديد في المرحلة الاستئنافية . ما لم يستشف موقف يعادل التدخل الاختياري منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1981 صفحة 651

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	27	29	12 / 11 / 1981	بحرية . تقادم دعوى الهلاك الجزئي أو الضرر الادعاء على الناقل البحري بهلاك البضاعة أو فقد جزء منها أو الإضرار بها ، يتقادم بعد سنة من تسليم البضاعة أو من يوم وجوب تسليمها أو وصول السفينة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1981 صفحة 652
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	57 / 80	2	4 / 1 / 1981	. جزائية . تحديد السن بين قيود السجل المدني و الطبابة الشرعية أو الخبرة الفنية إن قيود السجل المدني هي المعتمدة في تحديد السن فيما إذا كان المبحوث عنه مسجلاً ضمن المدة المحددة بالقانون ، و لا يمكن الطعن بهذه القيود إلا بطريق الادعاء بالتزوير . و في حال أن الشخص المطلوب معرفة سنه مسجل في السجل المدني خارج المدة القانونية أو كان غير مسجل أصلاً فيجري تحديد سنه من قبل الطبيب الشرعي أو عن طريق الخبرة الفنية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1981 صفحة 653
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	18 / 80	8	10 / 3 / 1981	موظف . قاض . تقاعد . اختصاص . حساب خدمات . استرداد مقتطعات تقاعدية 1- استقر الاجتهاد على اختصاص الهيئة العامة لمحكمة النقض فيما يتعلق برواتب القضاة و استحقاقهم 2- تحسب خدمات الموظف الداخلة في المعاش على أساس الخدمات الفعلية التي أداها مضافاً إليها ضمامم الخدمة في المناطق النائية 3 . يسترد الموظف المتقاعد العائدات التقاعدية التي اقتطعت عنه بعد بلوغ خدماته الحد الكافي لتقاضيه الحد الأقصى من المعاش ( قرار 8 تاريخ أساس 80 / 18 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1981 صفحة 654
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	73	6	19 / 2 / 1981	أصول . استئناف . إدخال خصم جديد أمام الاستئناف . عدول لا يجوز إدخال خصم جديد في المرحلة الاستئنافية و ذلك ما لم يستشف موقف يعادل التدخل الإجباري ( قرار 6 تاريخ أساس 73 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1981 صفحة 778
الهيئة العامة لمحكمة			8 / 4 / 1981	أصول . جلسات . تثبيت غياب . عدول عند تثبيت غياب لا ضرورة للنص على فتح الجلسة ثانية و الانتظار

النقض لعام 1981	78	10		ساعة بعد فتحها ثانية و تحديد ساعة فتح الجلسة الثانية و إنه يكتفي بأي تعبير تستعمله المحكمة يفهم منه أنها نادت و انتظرت المدة القانونية . كما يفترض في الإجراءات أنها تمت صحيحة ما لم يقيم الدليل على بطلانها أو يشترط القانون تدوينها بشكل معين . وأن المحكمة غير ملزمة بسؤال الطرفين عن أقوالهما الأخيرة . ( قرار 21 تاريخ أساس 10 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1981 صفحة 778
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	78	10	3 / 21 / 1981	إقرار مركب . قابليته للتجزئة وعدمها يكون الإقرار المركب غير قابل للتجزئة كلما كانت الواقعة المرتبطة تستلزم حتماً وجود الواقعة الأصلية و يكون قابلاً للتجزئة كلما كانت الواقعة المرتبطة لا تستلزم حتماً وجود الواقعة الأصلية . قرار 10 تاريخ أساس 78 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1981 صفحة 781
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	18	8	3 / 10 / 1981	تأمين و معاشات . ضمائم خدمة . استرداد عائدات تقاعدية تلتزم المؤسسة العامة للتأمين و المعاشات بحساب الخدمة الداخلة في المعاش على أساس الخدمات الفعلية المؤداة مضافاً إليها ضمائم الخدمة في المناطق النائية . و للمدعي استرداد العائدات التقاعدية المقتطعة من راتبه بعد بلوغ خدماته الحد الكافي لتقاضيه الحد الأدنى من المعاش ( قرار 8 تاريخ أساس 18 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1981 صفحة 782
الهيئة العامة لمحكمة النقض 1981	30	9	3 / 10 / 1981	تأمين و معاشات عضوية مجلس الشعب . وضع خارج الملاك إن عضوية مجلس الشعب تعتبر بالنسبة للعاملين في الدولة و الجهات التابعة لها خدمة فعلية . ويعتبر عضو مجلس الشعب في هذه الحالة بحكم الموظف الموضوع خارج الملاك مع الاحتفاظ له بوظيفته و عمله . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1981 صفحة 785

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	79	7	/ 3 / 9 1981	عقد . فسححه . عدول إن حق المدين بدرء الفسخ أو منحه أجلاً من قبل المحكمة للوفاء منوط بعدم إلحاق ضرر كبير بالدائن ، والعدول عن كل اجتهاد مخالف ( قرار 7 تاريخ أساس 79 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 لعام 1981 صفحة 787
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	77	15	/ 5 / 2 1981	تأمين . التزامات إن الشركة السورية للنفط غير ملزمة بالديون المترتبة على شركة نفط العراق ( سابقاً ) لأن مرسوم إحداثها لم ينص على غير أيلولة أموال الشركة المؤممة لها . دون النظر إلى الدائنية أو المديونية قبل التأمين ( قرار 15 تاريخ أساس 77 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1981 صفحة 1277
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	74	17	/ 6 / 3 1981	أصول جزائية . طعن . توقيع الطاعن إذا قدمت لائحة الطعن غفلاً من التوقيع و لا يمكن تثبيت صدورها عن الطاعن ، او معرفة من صدرت عنه لتعرف صفة من قدمها ، فإنه يتعين عدم قبولها شكلاً ، إلا أن مصادقة القاضي على أن المتهم أقر الطعن بحضوره يغني عن التوقيع على استدعاء الطعن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1981 صفحة 1279
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1981	2	16	/ 6 / 3 1981	مخدرات . تعاطي . تخفيف العقوبة و الغرامة في قضايا تعاطي المخدرات ، يجوز للمحكمة إذا ما رأت سبباً مخففاً أن تخفف العقوبة إلى ستة أشهر و تعفي المحكوم عليه من الغرامة ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1981 صفحة 1280
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983	23	13	4 / 27 / 1981	موظف . قاضي . تأمين و معاشات ليس للمؤسسة العامة للتأمين و المعاشات الاستمرار في حسم الاشتراكات التقاعدية من راتب القاضي عن المدة التي لا تدخل في حساب معاشه التقاعدي بعد أن استحق الحد الأقصى من المعاش وإن هي فعلت فقد أثرت على حسابه دون سبب مشروع و أضحت ملتزمة في حدود ما أثرت به بتعويضه عما لحقه من خسارة و بالتوقف عن حسم الاشتراكات من راتبه (

				قرار تاريخ أساس 23 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1981 صفحة 1282
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983	43	13	12 / م / 2 1983	استملاك . رفض الجهة المستملكة استملاك الجزء الباقي . اختصاص القضاء الإداري . إن مالك العقار المستملك جزئياً إذا طلب من الجهة المستملكة أن تستملك الجزء الباقي من العقار لعدم قابليته للانتفاع به ، و قررت الجهة الموما إليها المختصة أن هذا الجزء الباقي قابل للانتفاع به ، و بالتالي رفضت الجهة المستملكة استملاك الجزء المذكور ، فيكون للمالك حق اللجوء إلى القضاء الإداري بحسبان أن المختص بنظر التظلم من القرارات الإدارية والطعن فيها . العدول عن الاجتهاد موضوع حكم النقض الذي اعتبر القضاء العادي ضمناً مختصاً بنظر النزاع
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983	43	13	2 / 12 / 1982	تقرير أن تحديد مدى قابلية الانتفاع بالجزء المتبقي من العقار المستملك جزئياً ينحصر بالمجلس البلدي أو الجهة المستملكة حسب وضع العقار المستملك ضمن البلدية أو خارجه ، وأن القرار الصادر في هذا الشأن يختص القضاء الإداري بنظر النزاع حوله ( قرار تاريخ أساس 43 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1983 صفحة 19
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983	21	6	3 / 10 / 1982	التزام . دراسة و تدريب في الجامعات السورية . بمنزلة الإيفاد . إن الالتزام نتيجة الدراسة أو التدريب في المعاهد و الجامعات السورية هو بمنزلة الإيفاد المنصوص عليه في المادة ( 364 ) مكرر من قانون العقوبات ، وذلك على هدى أحكام المادة 25 من قانون البعثات العلمية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 70 تاريخ 22 / 9 / 1971 . العدول عن الاجتهاد 723 لعام 1975 و اعتبار الالتزام نتيجة الدراسة أو التدريب في المعاهد و الجامعات السورية بمنزلة الإيفاد المنصوص عليه في المادة 364 مكرر من قانون العقوبات . ( قرار تاريخ أساس 21 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1983 صفحة 21

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983	58	11	3 / 29 / 1982	شركة مؤمنة . خدمة مؤداه قبل التأميم . ميزات الخدمة المؤداة بعد التأميم تعطى الخدمات المؤداة قبل التأميم بعد أن تعهدت الدولة بتحمل كافة التزامات الشركة المؤمنة تجاه عمالها ذات الميزات و الخصائص المعطاة للخدمة المؤداة بعد التأميم ، ومنها جواز حسابها في المعاش التقاعدي . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1983 صفحة 21
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983		14	/ 26 / 10 1982	معاش حده الأقصى . التوقف عن اقتطاع الاشتراكات التقاعدية . استعادة المبالغ لا تخضع للتقادم إن الاشتراكات التقاعدية يجب التوقف عن اقتطاعها عند بلوغ خدمة القاضي الحد الذي يتيح له تقاضي الحد الأقصى للمعاش ، فلا اشتراكات المذكورة لم تعد حقاً لمؤسسة التأمين و المعاشات بعد بلوغ القاضي الحد المذكور ، و بذلك يفقد عنصرها الدورية و التجدد الذين عنتهما المادة 373 مدني من المبالغ المقتطعة من رواتب القاضي بعد بلوغ خدمته الحد المشار إليه و بالتالي لا يخضع طلب استعادة المبالغ المقتطعة المذكورة لتقادم المادة 373 ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1983 صفحة 23
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983		20	6 / 28 / 1982	تزوير . عدم تقديم المحرر المزور . إقامة الدليل على حصول التزوير . لا يتوقف وجود جريمة التزوير على تقديم المحرر المزور و لا يمنع من محاكمة المتهم على التزوير عدم تقديم أصل الورقة المزورة و إدعاء المتهم ضياعها ، بل يتوقف الأمر على إمكان إقامة الدليل على حصول التزوير و إسناده إلى شخص معين . العدول عن الاجتهاد الوارد في القرار 773 / 512 جناية تاريخ 8 / 7 / 1965 و القرار رقم 2197 / 1881 جنحة تاريخ 30 / 7 / 1977 على الوجه المبين في الأسباب . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1983 صفحة 151
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1983	29	27	11 / 8 / 1982	أصول . وكيل بالخصومة . طعن . تبليغ الوكيل صورة عن الحكم و استدعاء الطعن عن جميع موكله يكفي حتى لا يرد الطعن شكلاً تبليغ وكيل المطعون ضدهم صورة واحده عن استدعاء الطعن ، و صورة واحدة عن الحكم المطعون فيه بالنيابة عن جميع موكله ، على أن يتم إيداع صورة عنهما في ديوان المحكمة ضمن مهلة الطعن ، والعدول عن كل اجتهاد مخالف ( قرار / تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1983 صفحة 396
الهيئة العامة لمحكمة			/ 3 / 7 1983	عقد بيع عقار . تنازل المشتري الأجنبي . ترخيص بالتصرف - إن تنازل الأجنبي المشمول بالمرسوم التشريعي 189 لصالح سوري قبل

النقض لعام 1983	30	1	الإستحصال على الترخيص الذي يفيد السماح له باكتساب الحق العيني ، او تعديله ، لا يحقق مااستهدفه المشرع ، وأن أي تصرف لهذا الأجنبي قبل حصوله على ما يفيد هذه الرخصة لا يعتد به و يقع باطلاً . والعدول عن الاجتهاد الوارد في القرار 503 لعام 1972 و عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6 لعام 1983 صفحة 627
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	38	2	3 / 7 / 1983 اختصاص محلي . دعوى عينية . حيازة . نظام عام إن قواعد الاختصاص المحلي ، حتى المتعلقة بالدعوى العينية العقارية و دعوى الحيازة ، ليست من النظام العام ، عدى الحالات التي استهدفت النصوص اعتبارها من النظام العام ، كما في دعاوى الأحوال المدنية ، و قضايا شهر الإفلاس و العدول عن أي كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 267
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	9	10	4 / 13 / 1983 أصول محاكمات . طعن بطريق النقض . القصد من الصلاحية المحلية للمحكمة إن كلمة (( للمحكمة )) في عبارة خارج الصلاحية للمحكمة الواردة في المادة 35 أصول المعدلة إنما يقصد بها محكمة النقض ، و فيما يتعلق بالطعن بطريق النقض فيقصد منها الصلاحية المحلية لمحكمة الاستئناف التي أصدرت الحكم باعتبار أن المشرع أجاز تقديم هذا الطعن عن طريق ديوان هذه المحكمة ، و لم يقصد المشرع محكمة النقض بالصلاحية المحلية وبالتالي رفض طلب العدول 0 قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 268

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	44	9	5 / 22 / 1983	<p>تركات صفة المصفي و تمثيله . تخويل المصفي كافة الصلاحيات . متابعة مراحل دعوى التركة</p> <p>- في الحالة التي تقبل فيها محكمة الموضوع مصفي التركة ممثلاً للتركة ، دون أن تثبت من صحة صفته و تمثيله ، وتسجيل قرار تعيينه في السجل العام المنصوص عليه في المادة 875 مدني ، فإنه يكون ذات صفة في تقديم الطعن في الحكم الصادر بمواجهته ، و في تبلغ استدعاء طعن خصمه ، و الحكم المطعون فيه ، و بالتالي يقبل شكلاً طعنه ، و طعن خصمه بمواجهته ، و من ثم يقضي بنقض الحكم الطعين موضوعاً لعدم تثبت المحكمة مصدره الحكم المذكور من صحة المصفي و تمثيله و تسجيل قرار تعيينه في السجل العام المشار إليه لتعلق ذلك بالنظام العام .</p> <p>- إعتبار أن قرار قاضي الصلح للتركات بتخويل مصفي التركة كافة الصلاحيات ، يفيد تخويله مباشرة و متابعة دعاوى التركة حتى آخر مراحلها القضائية بما في ذلك محاكم الطعن ، و حق تقديم الطعون اللازمة</p> <p>. العدول عن أي اجتهاد مخالف لذلك ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 269</p>
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984		4	4 / 18 / 1983	<p>جھارك . مخالفة استيراد تبغ قهرياً . تسوية مع إدارة حصر التبغ . شمول التسوية المخالفة الجمركية</p> <p>إن الاتفاقية المعقودة بين إدارتي الجمارك و حصر التبغ و التباك بتاريخ 17 / 3 / 1949 و السارية المفعول بتاريخ التسوية في مثل هذه الحالة ، و ترتدي هذه التسوية طابعاً نهائياً تجاه الإدارتين لضمانها حقوق الطرفين ، و لأنها جرت بالاستناد لتفويض نافذ منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 271</p>
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	30	1	/ 3 / 7 1983	<p>حق عيني . مشتري أجنبي . تنازل لسوري . ترخيص بالتصرف بالعقار</p> <p>إن تنازل المشتري الأجنبي المشمول بالمرسوم التشريعي 189 لصالح سوري قبل الاستحصال على الترخيص الذي يفيد السماح له باكتساب الحق العيني أو تعديله لا يحقق ما استهدفه المشرع ، وان أي تصرف لهذا الأجنبي قبل حصوله على ما يفيد هذه الرخصة لا يعتد به و يقع باطلاً . ( قرار 1 تاريخ أساس 30 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 271</p>
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984			4 / 18 / 1983	<p>دعوى عامة . اختصاص مكاني . المفاضلة في أسبقية رفع الدعوى . نظام عام</p> <p>1 . تقام الدعوى العامة أمام المرجع القضائي المختص التابع له مكان وقوع الجريمة ، أو موطن المدعى عليه ، أو مكان إلقاء القبض عليه بدون مفاضلة إلا بالأسبقية في رفع الدعوى ، و ذلك في الحالات التي تطبق المادة 3 من قانون</p>

	43	6		أصول المحاكمات الجزائية و التي لا تنطبق عليها القوانين الخاصة 2. إن قواعد الاختصاص المكاني في القضايا الجزائية من النظام العام ، و يراعى في تطبيق هذه القاعدة أن لا أفضلية لمحكمة على أخرى إلا بالأسبقية في رفع الدعوى أمام إحدى محاكم الأمكنة الثلاثة ز منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 272
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	19	27	11 / 1 / 1983	قاض . ندبه . العمل في المجال القانوني امتداد للعمل القانوني . تعويض قضائي إن نذب القاضي بصفته القضائية للعمل مستشاراً قانونياً لدى رئاسة مجلس الوزراء من شأنه أن ينزل بمنزله عمله القضائي في دوائر القضاء و يعتبر امتداداً له ، ويبقى محتفظاً بحق تقاضي التعويض القضائي الذي يستوفيه زملاؤه القضاة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 لعام 1984 صفحة 386
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	19	22	11 / 7 / 1983	قضاة . تعيين المحامين . ففة مستشاري الاستئناف . ممارسة المحاماة مدة إثنتي عشرة سنه إن المادة 72 من قانون السلطة القضائية قد أطلقت يد مجلس القضاء الأعلى في ان يعين الأساتذة المحامين مما لا تقل ممارستهم المحاماة عن اثنتي عشرة سنة في ففة مستشاري الاستئناف ومن حكمهم فما دون بمعنى أن المجلس المذكور غير مقيد بضرورة حساب درجة عن كل سنتين . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 لعام 1984 صفحة 387
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	40	23	10 / 7 / 1983	وضع . طلب تسويته . استدعاء . إغفال تعيين الجهة المدعى عليها . بطلان الاستدعاء إذا أغفل المدعي تعيين الجهة المدعى عليها فإن ذلك يعتبر نقصاً أساسياً و عيباً جوهرياً يبطل الاستدعاء ، و لا ينفي البطلان التصحيح الواقع بعد مضي المدة المنصوص عليها بالمادة 53 من قانون السلطة القضائية منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 لعام 1984 صفحة 387
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام			8 / 29 / 1983	نزاع . إدارات ومصالح عامة . ولاية الجمعية العمومية في مجلس الدولة . ولاية القضاء العادي إن من حق الفرد العادي التقاضي أمام المحكمة المختصة ، وأن ولاية الجمعية

1984	8	13		العمومية لقسم الاستشاري بمجلس الدولة تنحصر بالمنازعات الخاصة بالإدارات والمصالح العامة ، و إذا شملت المنازعة فرداً عادياً وكانت التجزئة غير ممكنة فاختصاص القضاء العادي يشمل النزاع بكامله ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 273
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	210	14	8 / 29 / 1983	نزاع . خروجه عن نطاق الخلاف العمالي . تطبيق القواعد العامة للاختصاص الكمي إذا كان النزاع المطروح لا يتعلق بأجور العمال و لا بتطبيق أحكام قانون العمل ، فإن تطبيق هذا الخلاف يخرج عن نطاق الخلافات العمالية المقصودة في المادتين 63 / ب من قانون أصول المحاكمات و 10 من قانون العمل ويتبع القواعد العامة بالاختصاص الكمي ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 3 لعام 1984 صفحة 275
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	9	29	/ 28 / 11 1983	قانون . تعارض القانون مع الدستور . امتناع القضاء عن تنفيذ القانون . مبدأ سيادة الدستور إذا كان يمتنع على القضاء التصدي لدستورية القوانين عن طريق الدعوى لانقضاء النص ، إلا أنه ليس هناك ما يمنع التصدي لذلك عن طريق الدفع بالامتناع عن تنفيذ القانون المخالف للدستور ، و لا يعتبر ذلك تعدياً على سلطة التشريع لأن المحكمة لا تقضي بإلغاء قانون ، و لا تأمر بوقف تنفيذه وإنما تفاضل بين تشريعين متعارضين ، و تقرر أيهما أولى بالتطبيق من خلال مبدأ علو الدستور و سيادته على القانون 0 قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 لعام 1984 صفحة 505
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	33	30	/ 12 / 12 1983	مرسوم تعيين . نشر تبليغ . بدء المهلة لمدة الإدعاء والطعن إن المادة 53 من قانون السلطة القضائية حينما نصت على بدء سريان المدة من تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية ، أو تبليغ صاحب العلاقة ، فإنما قصدت بدء المهلة من التاريخ الأسبق للنشر أو التبليغ ، والمشرع احتاط في النص المشار إليه في حالة عدم حصول التبليغ أو تأخيره لسبب أو لآخر ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 لعام 1984 صفحة 506
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1984	19	16	4 / 21 / 1984	تقاعد . معاش . حده الأقصى . التناسب بين المعاش و الرواتب إن قانون التأمين و المعاشات يقوم في مبادئه العامة على تحديد الحد الأقصى للمعاش التقاعدي وفق تناسب بين المعاش و الرواتب ، بدليل أن المادة 28 من القانون المذكور قد قننت عدة حدود قصوى للمعاش بحسب مقدار الرتب الذي كان يتقاضاه الموظف ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 8 لعام 1984

				صفحة 881
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1985	88	39	8 / 10 / 1984	جمارك . تسليم المصادرات . قرار مؤقت . القرار الاستثنائي مبرم إن الإجراء الذي تتخذه المحكمة الجمركية بالاستناد لأحكام المادة 219 جمارك يعتبر إجراءً مؤقتاً صادراً في مادة مستعجلة تحكمه المادة 227 من قانون أصول المحاكمات الحقوقية . و يكون القرار الصادر بشأنه مبرماً غير خاضع للطعن بطريق النقض ( قرار 39 تاريخاً أساس 88 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1 لعام 1985 صفحة 115
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987	40	20	21 / 7 / 1986	معاش . تسوية . مرتبة و درجة قبل التعيين بالقضاء . الأساس الواجب لدفع العوائد التقاعدية من حق المدعى عليه التمسك بالمرتبة و الدرجة التي كان وصل إليها قبل تعيينه في القضاء و المطالبة في تسوية معاشه على أساسها باعتبارها حقاً مكتسباً له و مبادئ المساواة و العدالة بين الموظفين تقضي بذلك و تقرير هذا المبدأ محكوم بمبدأ آخر هو استمرار دفع العوائد التقاعدية على أساس المرتبة و الدرجة التي يطالب بتسوية معاشه على أساسها في كل خدماته التالية في الدولة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 172
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987	7	20	5 / 12 / 1986	مستشار بإرادة قضايا الدولة . تسوية المعاش التقاعدي . اختصاص مجلس الدولة إن المرجع المختص بشأن تسوية المعاش التقاعدي لمستشاري الإدارة المركزية بإدارة قضايا الدولة هو مجلس الدولة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 172
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987	12	11	11 / 4 / 1985	قرار مجلس القضاء الأعلى . أهلية القاضي ت تحديد المركز القانوني للقاضي إن ترتيب أهلية القاضي للدرجة القضائية التي يستحقها هي لقضاء المجلس الأعلى دون سواه بصراحة المادتين 67 و 72 من قانون السلطة القضائية حيث يتحدد المركز القانوني للقاضي بتاريخ صدور هذا القرار أما المرسوم الذي يصدر بعد ذلك بشأن التعيين إنما هو الصك المنفذ لهذا التعيين منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 170
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987	16	21	تاريخ 5 / 12 / 1986	قدم مؤهل للترفيه . احتسابه . تاريخ المباشرة . تاريخ حلف اليمين شرعية ممارسة العمل إن المباشرة هي الصالحة في احتساب المدة المؤهلة للترفيه ، ما دام المدعي وضع نفسه في 11 / 2 / 1982 بخدمة القضاء كمعاون نيابة في طرطوس محل عمله أما حلف اليمين المنصوص عليه في المادة 77 من قانون السلطة القضائية فهي يمين لازمة لجعل المدعي ذات ولاية في ممارسته العمل و ليس في احتساب التقدم القضائي و ليس في احتساب التقدم المؤهل للترفيه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 169

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987	23	4	4 / 14 / 1986	قانون التأمين و المعاشات . تعديل المادة 22 بالمرسوم 4 اعتماد الحد الأقصى الرقمي للمعاش التقاعدي إن تعديل المادة 22 من قانون التأمين و المعاشات بالمرسوم التشريعي رقم 4 لعام 1980 إنما أعاد الحد الأقصى الرقمي للمعاش التقاعدي المنصوص عليه في المادة 28 من قانون التأمين و المعاشات مع الإبقاء على وجية رفع هذا الحد الأقصى الرقمي عند كل زيادة تطرأ على الراتب . و أن ما ورد في تعديل المادة 22 المذكورة بالمرسوم التشريعي رقم 4 لعام 1980 إنما هو توجيه من المشرع يخاطب به حصراً القائمين على رأس العمل من دون المتقاعدين . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 166
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987	38	45	8 / 25 / 1987	طعن لمصلحة القانون . تحقق استفادة الخصوم . مرحلة ما بعد النقض . إن استفادة الخصوم من طعن النيابة لمصلحة القانون معلقة و موقوفة على نقض الحكم المطعون فيه لمصلحة القانون و لا تتحقق و لا يظهر لها وجود قانوني أو فعلي إلا في مرحلة بعد النقض بمعنى أن الخصوم في النزاع يبقون في منأى عن الطعن و عن الخصومة في الطعن إذا لم ينته الطعن إلى نقض الحكم . دعوى المخاصمة برفض طعن النيابة العامة نفعاً للقانون المقامة من قبل أحد الخصوم يتعين رفضها شكلاً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1986 صفحة 165
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987				جنون . التثبت منه . منع محاكمة . اختصاص المحكمة لا قاضي التحقيق محاكم الأساس وحدها هي صاحبة الاختصاص بتطبيق أحكام المادتين 230 و 231 من قانون العقوبات المتعلقةين بإعفاء من كان في حالة جنون من العقاب و الحجز في مأوى احترازي لمن ثبت اقترافه جنائية أو جنحة مقصودة عقابها الحبس سنتان و قضي بعدم مسؤوليته بسبب فقدانه العقل منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 161

	37	16	/ 23 / 12 1985	
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987				<p>تحديد و تحرير . قانون رقم . 11 لعام 1971 بدء مدة السنتين . إن الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف بصفتها مرجعاً بالقرارات الصادرة عن القاضي العقاري المؤقت تبعاً لعمليات التحديد و التحرير بالاستناد لأحكام القانون 11 . لعام . 1971 للقانون تبدأ من ختام أعمال التحرير و التحرير في المنطقة عندما تكون هذه الأعمال خلواً من منازعات عينية عقارية أما في حال وجود منازعات عينية عقارية فتبدأ من تاريخ حسم النزاع من قبل اللجنة العقارية بالنسبة للعقار نفسه فقط الذي كان محل النزاع منشورة في مجلة المحامون ، العدد 2 لعام 1987 صفحة 159</p>
	18	1	/ 3 / 1 1986	
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987				<p>مخاصمة قضاة . خطأ مهني جسيم ت عن العبرة في تعيين مهل الطعن هي محل إقامة الموكل دون الوكيل و لو جرى التبليغ أو التفهم لهذا الوكيل . إن الاجتهاد على فرض وقوع الخطأ فيه لا يشكل خطأ مهنيًا جسيمًا . من المقرر إن الخطأ المهني الجسيم هو الخطأ الفاحش الذي لا يقع فيه من يهتم بعمله اهتماماً عادياً و لا يشمل في مداه الخطأ في تفسير نصوص القانونية التي تقبل التأويل للمحكمة الناظرة في دعوى المخاصمة سلطة واسعة في تقدير الخطأ المعزى إلى القاضي و ما إذا كان هذا الخطأ يشكل خطأ مهنيًا جسيمًا يبرر قبول دعوى المخاصمة أم لا منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1987 صفحة 1224</p>
	17	21	5 / 27 / 1987	

<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987</p>	<p>42</p>	<p>11</p>	<p>4 / 22 / 1978</p>	<p>مخاصمة قضاة . خطأ مهني جسيم الأحكام الصادرة بمواد إفلاسية تبدأ مواعيد الطعن فيها من اليوم الأول الذي يلي صدورهما عملاً بالفقرة الثالثة من المادة 614 من قانون التجارة و على ما هو عليه قضاء محكمة النقض . إن مواعيد المسافات المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات لا تطبق إلا على المواعيد في ذلك القانون . و لا يجوز بالتالي تطبيقها على المواعيد المعينة في قوانين خاصة . ذهاب الهيئة العامة المشكو منها إلى عدم إضافة المسافة إلى مهلة الطعن بطريق النقض بالحكم الصادر في الإفلاس إذ يجد سنده في الرأي السائد في الفقه العربي و الأجنبي المقارن . فلا وجه لرمي القضاة المشكو منهم بالخطأ المهني الجسيم . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1987 صفحة 1231</p>
<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987</p>	<p>64</p>	<p>36</p>	<p>9 / 30 / 1987</p>	<p>طعن نفعاً للقانون . اجتهاد . رفض طلب عدول عدم جواز إطفاء الحد الأدنى للأجر المقرر قانوناً بالزيادات الناجمة عن الترفيعات أو التشريعات اللاحقة ، وإن هذه الزيادات تضاف إلى الحد الأدنى . و لا يجوز لمن خدم تسع سنوات قبل صدور نظام المؤسسة ، أن يتساوى مع من التحق بالعمل بعد صدور نظام المؤسسة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 1987 صفحة 1230</p>
<p>الهيئة العامة</p>				<p>قاض . مرسوم جمهوري . استقالة . رواتب</p>

<p>لمحكمة النقض لعام 1987</p>	<p>20</p>	<p>24</p>	<p>6 / 17 / 1987</p>	<p>. إن الشارع لم يحرم الموظف من تقاضي رواتبه إذا لم يقوم بعمله بصورة فعلية إذا كان في أحد الأوضاع المنصوص عليها في قانون الموظفين المادة 95 موظفين . إن اعتقال القاضي لا يجرمه من تقاضي رواتبه ما لم يثبت انه أدين مسلكياً . إن توقيف القاضي يعتبر ظرفاً قاهراً فلا يضار من انقطاعه عن العمل لأن ذلك لم يكن بإرادته و إنما بفعل السلطة . - إن مجرد تقديم الاستقالة لا أثر له ما لم تقبل جهة الإدارة ذلك بمرسوم ، فيتعين اعتبار استقالته سارية اعتباراً من تاريخ تبلغه المرسوم بقبولها و إنه يستحق رواتبه عن هذه الفترة . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 لعام 2003 صفحة 1228</p>
<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987</p>	<p>47</p>	<p>14</p>	<p>/ 5 / 3 1987</p>	<p>قاضي . رئيس محكمة النقض . معاش تقاعدي إن قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم 56 تاريخ 21 / 2 / 1969 قد نص في الجدولين 1 و 2 الملحقين به على أن يعامل رئيس محكمة النقض معاملة الوزير من حيث المعاش منشورة في مجلة المحامون ، العدد لعام 1987 صفحة 1225</p>
<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1987</p>		<p>14</p>		<p>اجتهاد . عدول . مسؤولية تقصيرية . تعويض في المسؤولية التقصيرية يقدر القاضي التعويض بيوم صدور الحكم ، سواء اشتد الضرر أو خف ، زاد سعر النقد أو أنخفض ، زادت أسعار المواد اللازمة لإصلاح الضرر أو انخفضت . للمضرور الذي قام بإصلاح الضرر من ماله لها المطالبة بما صرفه فعلاً مهماً تغير سعر النقد بيوم صدور الحكم . . يجوز للمضرور المطالبة بزيادة التعويض أثناء نظر الدعوى في الاستئناف إذا تبدلت الأسعار أو تغيرت قيمة النقد أم قبي الحالتين معاً</p>

	47		/ 5 / 3 1987	
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 99	27	53	تاريخ /22 / 10 1990	. معادلة . شهادة دبلومان دراسات عليا يعادلان ماجستير وكلاهما يؤهل للقيّد شهادة الدكتوراه . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5 ، 6 لعام 1991 صفحة 290
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	58	4	تاريخ 5 / 25 / 1992	. مخاصمة . خطأ جسيم طلب الانعدام لا يرى أمام غرفة المخاصمة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 548
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	114	7	5 / 26 / 1992	. قاضي . وضعه الطبيعي و استحقاقاته منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 550
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	21	8	/ 25 / 5 1992	مخاصمة . نيابة عامة . طعن إن استفادة الخصوم من طعن النيابة ا لعامة لمصلحة القانون معلقة على و موقوفة على نقض الحكم المطعون فيه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 551
				مخاصمة طبيعة دعوى المخاصمة . هل هي طريق طعن غير مباشر أم أنها دعوى

الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	78	11	/ 27 / 5 1992	تعويض (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 لعام 1992 صفحة 552
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992		((قرار 4)) 28 18 / 5 / 1992	3 / 1 1982/ /	. مخاصمة المسائل الاجتهادية والتقديرية لا تشكل خطأً جسيماً استقر على ذلك اجتهاد النقض منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 لعام 1992 صفحة 554
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1992	20	16	/ 28 / 5 1992	. مخاصمة الخطأ المهني الجسيم هو أعلى درجات الخطأ وهو الخطأ الفاحش ومثله الخطأ الفاضح هـ. ع رقم 6 تاريخ 1972 (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 لعام 1992 صفحة 555
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	25	12	5 / 27 / 1992	مخاصمة المحكمة غير ملزمة بالرد إلا على أسباب الطعن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 لعام 1992 صفحة 558
الهيئة العامة لمحكمة النقض	2	27	/ 29	دعوى مخاصمة . المدعي ملزم باثبات دعواه (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 795

المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992			/ 7 1992	
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	3	24	/ 2 / 10 1992	دعوى مخاصمة . طلب انعدام قرار بدعوى مبتداه عند فقدان ركن أساسي له . أمثله منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 796
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	19	29	8 / 28 / 1992	قاضي . صدور عبارات ذم وقدح عنه . المساواة بينه وبين المحامي في معاقبة المعتدى عليهما وليس في السلطة العامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 800
	8	33	/ 7 / 10 1992	مخاصمة . مجلس التأديب . ومجلس القضاء الأعلى هما من هيئات القضاء العادي يحق للهيئة العامة لمحكمة النقض في حال تقريرها إبطال الحكم المخاصم من أجله أن تتصدى للموضوع وتحسم النزاع المتعلق به نهائياً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 801
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في		36	21 / 10 / 1992	مخاصمة . جمارك . توزيع عائدات الصندوق المشترك . استفادة القاضي المتخصص منها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 803

مجلة المحامون لعام 1992				
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1994	14	66	5 / 2 / 1994	بحرية . إثبات . إدراج نوع البضاعة وقيمتها . وثيقة شحن إن شرط نوع البضاعة وقيمتها في وثيقة الشحن بمقتضى المادة 211 تجارة بحرية هو شرط للإثبات ، ويكفي لتحقيق هذه الغاية أن يدرج في وثيقة الشحن رقم العرض التجاري أو الفاتورة التي تتضمن نوع البضاعة وقيمتها بشرط أن يرفق هذا العرض التجاري أو الفاتورة بوثيقة الشحن ، وذلك لإمكان الحكم بالقيمة الحقيقية للبضاعة الناقصة أو المتضررة . والعدول عن الإجتهاادات المخالفة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994 صفحة 1117
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1994	15	67	5 / 3 / 1994	بحرية . التزام ناقل بحري . تسليم بضاعة . انقضاء . - إن التزام الناقل البحري بإيصال البضاعة المنقولة على السفينة إلى المرسل إليه في المرفأ لا ينقضي بمجرد تفرغ البضاعة تحت الروافع ، بل لابد من تسليمها إلى المرسل إليه أو وضعها تحت تصرفه أو تنظيم الضبط المنصوص عليه في المادة 33 من نظام استثمار مرفأ اللاذقية . ما لم يوجد اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك . والعدول عن كل مبدأ مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994 صفحة 1118
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1994	231	86	/ 16 / 5 1994	وكالة . تصرف الوكيل إلى زوجه بأموال موكله . إن تصرف الوكيل إلى زوجه بأموال موكله يعتبر صحيحاً ويخرج عن الحظر الوارد في المادة 447 مدني والعدول عن أي اجتهاد مغاير منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994 صفحة 1120
الهيئة العامة		105	/ 27	عمل . حساب أجور الساعات الإضافية والمهمات . دون اضافة تعويض الاختصاص أو غيره . تحتسب أجور الساعات الإضافية وبدل المهمات على أساس الأجر أو الراتب

لحكمة الـنقـض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1994			6 / 1994	الشهري المقطوع ،دون إضافة تعويض الاختصاص ، أو غيره من التعويضات ، والعنول عن أي اجتهاد مخالف (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 ، لعام 1994 صفحة 1121
الهيئة العامة لحكمة الـنقـض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1994	255	123	22 / 8 / 1994	. أصول رد طلب التفسير . القواعد التي تسري عليه إن الحكم الصادر برد طلب التفسير يسري عليه ما يسري على الحكم القاضي بالتفسير من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية . أي أن أحكام المادة 217 أصول محاكمات تنطبق على حالتي قبول التفسير أو رده والعدول عن أي اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994 صفحة 1122
الهيئة العامة لحكمة الـنقـض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1994	9	154	24 / 10 / 1994	الفرق بين عقد الاستثمار وعقد الإيجار . إذا ثبت من نصوص العقد ومن ظروفه وملابساته أن الغرض الأساسي منه أو الباعث على إجرائه لم يكن المكان المبني في حد ذاته بل كان من أجل استغلال الاسم التجاري للمحل وزبائنه وموقعه ورواج تجارته ورخصته الإدارية ، إلى غير ذلك من العناصر المادية والمعنوية فهو عقد استثمار . أما إذا كان الغرض الأساسي منه انتفاع بالمأجور ومنشآته الملحقة به فهو عقد إيجار منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994
الهيئة العامة لحكمة الـنقـض المنشورة في مجلة المحامون		162	24 / 10 / 1994	اختصاص . النزاع بين المؤسسة العامة للتأمين وبين الغير . القضاء العادي هو الجهة المختصة بالنزاع القائم بين المؤسسة العامة للتأمين وبين الغير ، سواء أكان الغير شخصاً عادياً أو جهة رسمية وذلك في مجال عقود التأمين منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994 صفحة 1125

عام 1994				
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1994	138	165	11 / 6 / 1994	تهريب الدخان الأجنبي أو حيازته . إن تهريب الدخان الأجنبي من خارج البلاد إلى داخلها معاقب عليه بأحكام المرسوم التشريعي رقم 13 لعام 1974 ، وأن حيازة الدخان الأجنبي المهرب معاقب عليه بأحكام القرار رقم 16 ل . ر لعام 1935 وتعديلاته منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ، 12 لعام 1994 صفحة 1126
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1994	328	167	11 / 6 / 1994	أصول محكمة الموضوع . محكمة النقض . مراعاة حجية الحكم الناقض و اجتهاد الهيئة العامة الذي هو بحكم القانون لا تجوز مخالفته . . يتحتم على محكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى وعلى الغرفة ذات العلاقة في محكمة النقض مراعاة حجية الحكم الناقض في تطبيق القانون على واقع مطروح أمام المحكمة ، إلا إذا خالف اجتهاد أقرته الهيئة العامة لمحكمة النقض - إغفال المبادئ القانونية التي تقرها الهيئة العامة لمحكمة النقض خطأ مهني جسيم ويعرض الحكم للإبطال . - قرارات الهيئة العامة لمحكمة النقض بمنزلة القانون فلا يجوز مخالفتها بأي حال من الأحوال . (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11، 12 لعام 1994 صفحة 1127 )
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1994	111	53	/ 23 / 10 1990	. مخاصمة قضاة . اختصاص منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5 ، 6 لعام 1991 صفحة 288
الهيئة العامة		66	/ 5 / 2 1994	بحرية . إثبات . تقدير أضرار . إدراج رقم العرض أو الفاتورة في وثيقة الشحن ،

للمحكمة المنقضة المنشورة في مجلة المحامون عام 1995	14			وإرفاقها بها . إن شرط إدراج نوع البضاعة وقيمتها في وثيقة الشحن بمقتضى المادة 211 تجارة بحرية هو شرط للإثبات . ويكفي لتحقيق لهذه الغاية أن يدرج في وثيقة الشحن رقم العرض التجاري أو الفاتورة التي تتضمن نوع البضاعة وقيمتها ، بشرط أن يرفق هذا العرض التجاري أو الفاتورة بوثيقة الشحن . وذلك لإمكان الحكم بالقيمة الحقيقية للبضاعة الناقصة أو المتضررة . والعدول عن الاجتهادات المخالفة . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 461 ( هيئة عامة
الهيئة العامة للمحكمة المنقضة المنشورة في مجلة المحامون عام 1995	15	67	3 / 5 / 1994	بحرية . التزام الناقل البحري . تفريغ . تسليم أو ما يقوم مقامه . إن التزام الناقل البحري بإيصال البضاعة المنقولة على السفينة إلى المرسل إليه في المرفأ لا ينقضي بمجرد تفريغ البضائع تحت الروافع ، بل لا بد من تسليمها إلى المرسل إليه أو وضعها تحت تصرفه أو تنظيم الضبط المنصوص عليه في المادة 32 من نظام استثمار مرفأ اللاذقية . ما لم يوجب اتفاق بين الطرفين على خلاف ذلك . والعدول عنه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 . 6 عام 1995 صفحة 466
الهيئة العامة للمحكمة المنقضة المنشورة في مجلة المحامون عام 1995	255	123	8 / 22 / 1994	أصول . تفسير . قبول أو رد . طعن . إن الحكم الصادر برد طلب التفسير يسري عليه ما يسري على الحكم القاضي بالتفسير من القواعد الخاصة بطرق الطعن العادية وغير العادية . أي أن أحكام المادة 217 أصول محاكمات تنطبق على حالتي قبول التفسير أو رده . والعدول عن أي اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 465
			6 / 27 / 1994	تع

	268	105		ويض . ساعات إضافية . راتب شهري . تحتسب أجور الساعات الإضافية وبدل المهمات على أساس الأجر أو الراتب الشهري المقطوع دون إضافة تعويض الاختصاص أو غيره من التعويضات الأخرى . والعدول عن كل اجتهاد مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 466
الهيئة العامة لمحكمة المنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1995		154	/ 24 / 10 1994	عقد إيجار . عقد استثمار . الفرق بينهما . إذا ثبت من نصوص العقد ومن ظروفه وملابساته أن الغرض الأساسي منه أو الباعث على إجرائه لم يكن المكان المبنى في حد ذاته بل كان من أجل استغلال الاسم التجاري للمحل وزبائنه وموقعه ورواج تجارته ورخصته الإدارية إلى غير ذلك من العناصر المادية والمعنوية فهو عقد استثمار . أما إذا كان الغرض الأساسي منه الانتفاع بالمأجور ومنشآته الملحقة به فهو عقد إيجار . والعدول عن كل مبدأ مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 467 )
				أصول . اختصاص . المنازعات بين المؤسسة العامة للتأمين والغير . القضاء العادي هو الجهة المختصة للنظر في النزاع القائم بين المؤسسة العامة للتأمين وبين الغير ، سواء كان الغير شخصاً عادياً أو جهة رسمية ، وذلك في مجال عقود التأمين . والعدول عن كل مبدأ مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 469 هيئة عامة )
	316	162	/ 24 / 10 1994	
الهيئة العامة لمحكمة المنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1995				تهريب . حيازة . دخان . إن تهريب الدخان الأجنبي من خارج البلاد إلى داخلها معاقب عليه بأحكام المرسوم رقم 12 لعام 1974 وإن حيازة الدخان الأجنبي المهرب معاقب عليه بأحكام القرار رقم 16 / ل . ر لعام 1935 وتعديلاته والعدول عن كل مبدأ مخالف ( قرار تاريخ أساس 138 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 470 هيئة عامة )

	156	156	/ 16 / 11 1994	
	328	167	/ 16 / 11 1994	<p>أصول . حكم ناقض قرار هيئة عامة . عدم مخالفة .</p> <p>1 . يتحتم على محكمة الموضوع التي تحال إليها الدعوى وعلى الغرفة ذات العلاقة في محكمة النقض مراعاة حجية الحكم الناقض في تطبيق القانون المطروح على المحكمة . إلا إذا خالف اجتهاداً أقرته الهيئة العامة لمحكمة النقض . والعدول عن كل اجتهاد مخالف .</p> <p>2 . قرارات الهيئة العامة لمحكمة النقض بمنزلة القانون .</p> <p>3 . إغفال تطبيق المبادئ القانونية التي تقرها الهيئة العامة لمحكمة النقض خطأ مهني جسيم منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 471 هيئة عامة ) .</p>
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1995	1202	183	/ 19 / 12 1994	<p>عقار . استملاك . مصور .</p> <p>إن العبرة في تحديد ما إذا كان العقار مستملاً أم لا هو للمصور الاستملاكي المرفق بصك الإستملاك . وإن عدم ورود رقم العقار في صك الاستثمار لا يجعله غير مستملاك ما دام المصور الاستملاكي قد شمل موقع العقار ضمن العقارات المستملكة . (قرار أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 472</p>

			12 / 5 1994	
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1995	89	188	19 / 12 1994	عقار . مطالبة بالتسجيل . أعمال تجميل . شيوع . دعوى . تعويض . تقادم . إن المطالبة بعين العقار المسجل باسم الغير نتيجة أعمال التجميل وإزالة الشبوع الجارية بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 166 تاريخ 16 / 12 / 1967 المعدلة رقم 5 تاريخ 1973 / 1 / 21 غير مسموعة بعد مرور سنتين تبدأ من تاريخ صدور قرار لجنة التجميل وإزالة الشبوع المتضمن إعلان ختام الأعمال في المنطقة العقارية أو من تاريخ نفاذ القانون رقم 15 / 1973 / أما المطالبة بالتعويض عن عقار سجل باسم الغير نتيجة أعمال التجميل وإزالة الشبوع بموجب أحكام المرسوم التشريعي رقم 166 تاريخ 16 / 12 / 1976 فتبقى مسموعة خلال مدة التقادم الطويل . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 473
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1995	32	12	2 / 6 1995	مخاصمة . عقد . جمعية سكنية . قوانين التعاون السكني ومن غير الجائر الخروج عن أحكام هذه القوانين . وإخضاع عقود الجمعية للقواعد العامة خطأ مهني جسيم يوجب إبطال الحكم . ( قرار تاريخ أ ساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 لعام 1995 صفحة 476
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1995	206	22	4 / 2 1995	أصول . مخاصمة . وقف التنفيذ . في دعوى المخاصمة يتم وقف تنفيذ الحكم المخاصم فيه حين قبول الدعوى شكلاً ( قرار تاريخ أ ساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 و 6 لعام 1995 صفحة 478
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون				أصول . تعليل . إنجاز . نتيجة سليمة . إنجاز التعليل والتسبيب مع التوصل إلى نتيجة سليمة بعد القرار المخاصم عن الوقوع في الخطأ المهني الجسيم . ( منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ' 8 لعام 1998 صفحة 673

عام 1998	279	129	7 / 22 / 1996	
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1998	175	100	/ 6 / 9 1997	أصول . مخاصمة . وثائق . - استقر الاجتهاد على وجوب أن ترافق باستدعاء دعوى المخاصمة الوثائق والمستندات المؤيدة لها تحت طائلة رد الدعوى شكلاً . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ' 8 لعام 1998 صفحة 675 ) .
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1998		139	7 / 21 / 1997	. مهر . عقد رسمي بعد عرفي . تعديل . لا شيء يمنع شرعاً من تنظيم عقد زواج أمام القاضي الشرعي رغم وجود عقد زواج عرفي سابق مادام الزوجان لم يتغيرا في كلا العقدين . يتوجب الأخذ بالمهر المعدل ما لم يثبت تزويره . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ' 8 لعام 1998 صفحة 676
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1998	307	198	9 / 22 / 1997	مخاصمة . تعويض . عدم مطالبة به . دعوى المخاصمة هي دعوى تعويض ناشئة عن عمل غير مشروع عدم المطالبة بالتعويض في دعوى المخاصمة يوجب ردها شكلاً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ' 8 لعام 1998 صفحة 676 )
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في				خطأ مهني جسيم . إتباع القرار الناقض . إتباع الهيئة المخاصمة للقرار الناقض ورفضها للطعن الواقع على القرار الاستثنائي في لا يشكل خطأ مهنياً جسيماً . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 677

مجلة المحامون لعام 1998	328	211	/ 13 / 10 1997	
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	349	242	/ 10 / 12 1997	أصول . خطأ في التعليل . نتيجة سليمة . إن محكمة الموضوع وإن أخطأت في بعض نواحي التعليل إلا أن توصلها إلى نتيجة سليمة يبعدها عن الوقوع في الخطأ المهني الجسيم . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ' 8 لعام 1998 صفحة 678 )
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	280	254	/ 24 / 11 1997	جرم إساءة الأمانة . شخص ثالث . إخطار من غير الجائر قانوناً ملاحقة الشخص الثالث المستلم للأموال المحجوزة بجرم إساءة الأمانة ما لم يبلغ إخطاراً لتسليم تلك الأموال وموعد التسليم . وإن عدم التفات المحكمة إلى وثيقة الإخطار بتسليم المحجوزات يوقعها في الخطأ المهني الجسيم في مجلة المحامون ، العدد 7 ' 8 لعام 1998 صفحة 679 )
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض				أصول . طعن . خارج المدة القانونية . قبول الطعن خارج المدة القانونية يشكل خطأ مهنيًا جسيمًا (قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 680

المنشورة في مجلة المحامون عام 1992	286	255	/ 24 / 11 1997	
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1992	383	263	/ 24 / 11 1997	أحكام غرفة المخاصمة . أحكام غرفة المخاصمة لا تصلح لمخاصمة الهيئة العامة التي أصدرتها . وعلى هذا استقر الاجتهاد منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 681
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1998	296	268	12 / 8 / 1997	مخاصمة . انتفاء مطالبة النيابة . خطأ مهني جسيم . عدم وجود مطالبة النيابة العامة بعد القرار الناقض خطأ مهني جسيم . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 681
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون عام 1998	317	269	12 / 8 / 1997	مخاصمة . أصول . إهمال لائحة الاستئناف . إهمال لائحة الاستئناف وعدم البحث في أسبابه خطأ مهني جسيم . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 682
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في			تاريخ 8	مخاصمة . أصول . قناعة المحكمة . اقتناع المحكمة بأدلة معينة في الدعوى لا يشكل خطأ مهنياً جسيماً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 684

مجلة المحامون لعام 1998	386	278	/ 12 / 1997	
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	58	4	5 / 25 / 1992	مخاصمة . خطأ جسيم طلب الانعدام لا يرى أمام غرفة المخاصمة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 548
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	21	8	5 / 25 / 1992	مخاصمة . نيابة عامة . طعن إن استفادة الخصوم من طعن النيابة العامة لمصلحة القانون معلقة على و موقوفة على نقض الحكم المطعون فيه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 ، عام 1992 صفحة 551
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	78	11	5 / 27 / 1992	مخاصمة طبيعة دعوى المخاصمة . هل هي طريق طعن غير مباشر أم أنها دعوى تعويض ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 ، عام 1992 صفحة 552
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1988		22	/ 6 / 8 1987	. طلب عدول . رفضه . تثبيت مبدأ إن الاتفاق على محل مختار لتنفيذ عقد أو دفع قيمة مستند في مكان يختلف عن محل إقامة المدعى عليه لا يعني بالضرورة تنازل المدعى عليه عن اختصاص محاكم موطنه في رؤية النزاع واعتبار هذا المكان موطناً مختاراً له ، لأن التنازل عن الاختصاص المحلي يجب أن يتم صراحة ، و لا يكتفي فيه الاعتماد على الاستنتاج ( قرار 1049 لعام 1982 ) . إذا عين الطرفان مكان لتنفيذ الالتزام الناشئ عن السند التجاري و دفع بدله فإن محكمة هذا المكان هي المحكمة المختصة بالنزاع بمقتضى المادتين 85 و 89 من قانون أصول المحاكمات الحقوقية ( قرار . 143 لعام 1964 )

				منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1988 صفحة 972
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1988		7	3 / 13 / 1988	طلب عدول . قبوله . تقرير مبدأ الحد الأدنى للأجور المنصوص عنه في نظام العاملين في المصرف التجاري السوري ، أو الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992 المصرف العقاري أو المصرف الزراعي التعاوني والمصرف الصناعي ومصرف التسليف الشعبي والصادر عن رئيس مجلس المصرف والمصدق عن رئيس مجلس إدارة المصرف والمصدق من قبل وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية هو الواجب إعماله على عمال المصرف اعتباراً من تاريخ صدور المرسوم التشريعي رقم 1658 تاريخ 7 / 8 / 1987 ، والعدول عن كل مبدأ مخالف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1988 صفحة 975
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1988		21	3 / 21 / 1988	مخاصمة من المقرر أن يكون للمحكمة الناظرة في دعوى المخاصمة ، باعتبارها محكمة موضوع سلطة في تقدير الخطأ الصادر عن القاضي ، و فيما إذا كان هذا الخطأ يشكل خطأ مهنياً جسيماً يبرر قبول الدعوى أم لا يبرر قبولها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1988 صفحة 977
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1989		4	5 / 30 / 1989	طلب عدول . رفضه . تسييت مبدأ إذا سبق لمحكمة النقض أن ردت الطعن وكانت الأسباب الواردة في طلب النقض بأمر خطي ، جديدة ولم يسبق لها أن دقت فيها فإن طلب النقض يكون مقبولاً شكلاً ولو كانت هذه الأسباب الجديدة متصلة بالنظام العام منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1989 صفحة 646
الهيئة العامة لمحكمة النقض		89		مخاصمة . قضاة . قواعد اختصاص . حكم التحكيم إن البحث في صلاحية حكم التحكيم لإعطائه صيغة التنفيذ لا يتم إلا من خلال فحصه في ضوء النصوص القانونية الواردة في المواد 306 وما بعدها من

المنشورة في مجلة المحامون لعام 1989	23	10	7 / 31 / 1989	قانون أصول المحاكمات منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 ، لعام 1989 صفحة 648
الهيئة العامة لمحكمة الانتقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1989	29	2	5 / 24 / 1989	عدول عن اجتهادات . انتحال هوية الغير اعتبار من يتقدم إلى موظف من الموظفين المذكورين في المادة 446 من قانون العقوبات منتحلاً هوية الغير والإقرار أمامه بواقعة معينة باسم هذا الغير ، وانخداع الموظف به وأخذه بهذا الإقرار وتنظيم صك بذلك عن حسن نية ، و اعتباره فاعلاً معنوياً لجرم التزوير ومعاقبته بعقوبة مرتكب التزوير وفق أحكام المادة 446 عقوبات بالاضافة لجنحة التقدم بهوية كاذبة المنصوص عنها في المادة 458 عقوبات منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 لعام 1989 صفحة 784
الهيئة العامة لمحكمة الانتقض				. مخاصمة قضاة . خطأ جسيم إن الخطأ الجسيم هو الخطأ الفاحش الذي لا يقع فيه القاضي الذي يهتم بعمله اهتماماً عادياً مما لا يشمل في مداه ما يتصل بالأمر التقديرية أو تفسير

المنشورة في مجلة المحامون لعام 1990	79	26	3 / 27 / 1990	النصوص القانونية أو استخلاص النتائج القانونية الصحيحة على ما هو عليه الاجتهاد القضائي والفقهي منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5 ، 6 لعام 1990 صفحة 3
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1990	67	14	2 / 26 / 1990	. مخاصمة . حكم موافقة الحكم لاجتهاد محكمة النقض ينفي عنه صفة الخطأ الجسيم ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1990 صفحة 539
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1990	41	41	6 / 19 / 1990	الاجتهادات الصادرة عن إعمال السيادة : تلك الأعمال و التصرفات الصادرة عن السلطات العليا في الدولة وتشمل الأعمال السياسية الهامة فلا علاقة لقيام إحدى الدوريات الأمنية بإطلاق النار على أحد المواطنين بداعي عدم امتثاله لإشارة الوقوف بأعمال السيادة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5 ، 6 لعام 1991 صفحة 288
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1990	27	53	/ 22 / 10 1990	معادلة . شهادة دبلوما دراسات عليا يعادلان ماجستير وكلاهما يؤهل للقيود شهادة الدكتوراه . (قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 4 ، 5 ، 6 لعام 1991 صفحة 290

الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	58	4	5 / 25 / 1992	مخاصمة . خطأ جسيم طلب الانعدام لا يرى أمام غرفة المحاصمة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 548
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	114	7	5 / 26 / 1992	قاضي . وضعه الطبيعي و استحقاته منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 550
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	21	8	5 / 25 / 1992	مخاصمة . نيابة عامة . طعن إن استفادة الخصوم من طعن النيابة العامة لمصلحة القانون معلقة على و موقوفة على نقض الحكم المطعون فيه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 ، 9 لعام 1992 صفحة 551
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	78	11	5 / 27 / 1992	مخاصمة طبيعية دعوى المخاصمة . هل هي طريق طعن غير مباشر أم أنها دعوى تعويض ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 لعام 1992 صفحة 552
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في				مخاصمة المسائل الاجتهادية والتقديرية لا تشكل خطأً جسيماً استقر على ذلك اجتهاد النقض ((قرار 4 تاريخ 1 / 3 / 1982) منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 لعام 1992 صفحة 554

مجلة المحامون لعام 1992		18	5 / 28 / 1992	
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	20	16	5 / 28 / 1992	مخاصمة . الخطأ المهني الجسيم هو أعلى درجات الخطأ وهو الخطأ الفاحش ومثله الخطأ الفاضح هـ. ع رقم 6 تاريخ 1972 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 ، لعام 1992 صفحة 555
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	25	12	5 / 27 / 1992	مخاصمة المحكمة غير ملزمة بالرد إلا على أسباب الطعن منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ، 6 ، 7 ، لعام 1992 صفحة 558
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	2	27	7 / 29 / 1992	دعوى مخاصمة . المدعي ملزم بإثبات دعواه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 795
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	3	24	10 / 2 / 1992	دعوى مخاصمة . طلب انعدام قرار بدعوى مبتداه عند فقدان ركن أساسي له . أمثله منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 796

الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1992	19	29	8 / 28 / 1992	قاضي . صدور عبارات ذم وقدر عنه . المساواة بينه وبين المحامي في معاقبة المتعدى عليهما وليس في السلطة العامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 10 ، 11 ، 12 لعام 1992 صفحة 800
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	220	283	/ 22 / 12 1997	أصول . عدم تمحيص الأدلة . التفات الهيئة عن التصدي لبحث قيود الطعن وتمحيص الأدلة يشكل مهيناً جسيمياً . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1988 صفحة 684 ( هيئة عامة
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	275	284	/ 22 / 12 1997	خطأ مهني جسيم . مخالفة اجتهاد الهيئة العامة . مخالفة اجتهاد الهيئة العامة لمحكمة النقض خطأ مهني جسيم منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 685 ) هيئة عامة
الهيئة العامة لمحكمة النقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	348	288	/ 22 / 12 1997	خطأ مهني جسيم . وثيقة . إهمال . إهمال وثيقة منتجة في النزاع خطأ مهني جسيم . ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 686 ) هيئة عامة
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 1998				مخاصمة أصول . وثائق وأدلة . دعوى المخاصمة دعوى مبتدئة تنظر بالأوضاع المقررة لرفع الدعوى ، وتقوم على توفر إحدى الحالات الواردة في المادة 486 من الأصول . وعليه فلا بد من استكمال وثائقها وأدلتها حتى يمكن الفصل فيها على ضوء إحدى حالات

				المادة المذكورة . في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 687 ) هيئة عامة
	100	295	/ 22 / 12 1997	
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	100	3	1 / 19 / 1998	اجتهاد قضائي . خطأ مهني حسيم . الاجتهاد القضائي بتفسير أحكام القانون واستخلاص النتائج القانونية لا يشكل خطأ مهنيًا حسيمًا . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 688
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	44	36	2 / 23 / 1998	المصالحة بين الأطراف وفي أمر لا يقبل التحزبة لا بد فيه من توقيع جميع الأطراف . وإن توقيع بعض دون بعض آخر وإلزام الجميع بذلك هو عين الخطأ المهني الحسيم المتمثل في الإهمال غير المقبول للمبادئ الأساسية في المصالحة . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 689
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض لعام 1998	92	39	2 / 23 / 1988	مخاصمة . دفع جديد . من غير الجائز إبداء أسباب ودفع جديدة في دعوى المخاصمة . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 692 )
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض				مخاصمة . دعوى . تقادم . دعوى المخاصمة هي تعويض عن عمل غير مشروع ولذلك تسقط بمرور ثلاث سنوات . (قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام

المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	123	42	/ 2/23 1998	1998 صفحة 692
	50	67	3 / 23 / 1998	ترجيح اجتهاد على آخر . ترجيح اجتهاد على آخر بقصد التوصل إلى تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً لا يخرج عن صلاحية المحكمة التي أولاها لها القانون و لا يشكل خطأً مهنيّاً جسيماً . ( قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 693
الهيئة العامة لمحكمة الـنقض المنشورة في مجلة المحامون لعام 1998	161	70	3 / 23 / 1998	.مخاصمة . أصول . صفة . المحامي العام . لا صفة للمحامي العام في إقامة دعوى المخاصمة ضد القرار الصادر نفعاً للقانون . لأنه لا مصلحة حقيقية له ولا ضرر مباشر يلحقه . فالمطالبة بالتعويض قاصرة على المتضررين أطراف الدعوى . أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 7 ، 8 لعام 1998 صفحة 694

الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000	405	/12/6 1999	<p><b>عقار . إشارة بيع . الخطأ المهني الجسيم</b></p> <p>الأفضلية في البيوع لصاحب الإشارة العقارية الأسبق ، إلا إذا أثبت المعارض التواطؤ في الشراء .</p> <p>الخطأ المهني الجسيم هو الذي ما كان القاضي ليرتكبه لو أنه أهتم بعمله اهتمام الرجل العادي . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 1'2 لعام 2000 صفحة 30</p>
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000	34	21 /2/9 1998	<p><b>مخاصمة . قرار مبرم . خطأ مهني جسيم .</b></p> <p>قبول الهيئة العامة للطعن الواقع على قرار مبرم بنص القانون يشكل خطأ مهنيًا جسيمًا . (قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5'6 لعام 2000 صفحة 658</p>
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000	44	185 /6/14 1999	<p>- بيع - سيارة - إلزام - مشتري - نيابة .</p> <p>1- القانون رقم 4 لعام 1988 الذي أوجب إجراء بيوع المركبات لدى دوائر النقل لا يوجد فيه نص يحجب عن المشتري مقاضاة البائع .</p> <p>2- لا يجوز لأي نص أن يحجب عن المواطن حق التقاضي لأنه يتنافى وأحكام الدستور .</p> <p>3- يعتبر المشتري المحكوم له بتثبيت البيع مناباً عن البائع عند التنفيذ ، شأنه شأن بيع العقارات .</p> <p>تثبيت هذا الاجتهاد ورفض العدول عنه . (قرار تاريخ أساس هيئه عامة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5'6 لعام 2002 صفحة 447 )</p>

<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000</p>	<p>53</p>	<p>186</p>	<p>6/14 1999</p>	<p><b>قاضي إصابة قلبية تعويض .</b></p> <p>1. إن طبيعة عمل القاضي تستدعي الجهد الفكري والذهني والجسدي ، في مقر الوظيفة وفي المنزل ، لتحقيق العدالة التي هي أحد مرافق الدولة العامة الأساسية ، وهو جهد مضني ترافقه انفعالات نفسية، مما يفوق طاقته الجسدية .</p> <p>2. الارتباط بين إصابة القاضي بالمرض وبين الجهود التي يبذلها في أي أداء واجبه وثيق الصلة ، يترتب عليه وجوب معالجته وتداويه و دفع النفقات على الدولة</p> <p>3. صندوق التعاون للقضاة والمساعدين لا يعفي الدولة من واجبها تجاه موظفيها ، فالصندوق ليس بديلاً عنها ، وبخاصة ان موارده من جيوب الموظفين .</p> <p>4. يؤيد واجب الدولة المذكور دستوراً الذي تنص على ضمان صحة جميع المواطنين ، فكيف بالقضاة الذين لا يكلون في سبيل رفع مستوى المرفق العام وهو العدالة .</p> <p>5. نفقات المعالجة تكون في حدود قوانين الدولة والمماثلة في مشافيتها . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6'5 لعام 2000 صفحة 659</p>
<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000</p>	<p>479</p>	<p>283</p>	<p>9/28 1999/</p>	<p>أصول . خطأ مهني جسيم . رد الدعوى المتقابلة .</p> <p>عدم ذكر محكمة الاستئناف في متن قرارها عبارة ( رد الدعوى المتقابلة ) لايشكل خطأ مهنياً جسيماً منشورة في مجلة المحامون ، العدد 9'10 لعام 2003 صفحة 1071</p>
<p>الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000</p>	<p>70</p>	<p>286</p>	<p>11 / 10/ 1999</p>	<p>أصول . مخاصمة . تطبيق نص مخالف .</p> <p>تطبيق نص قانوني بدلاً من آخر خطأ مهني جسيم . أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 9'10 لعام 2003 صفحة 1073</p>

	448	301	11 10/ 1999/	أصول . خطأ مهني جسيم . تقدير أدلة . تقدير الأدلة واستخلاص النتائج وتكوين القناعة لا تدخل ي مضمار الخطأ المهني الجسيم منشورة في مجلة المحامون ، العدد 9 ' 10 لعام 2000 صفحة 1074
الهيئة العامة لمحكمة النفق لعام 2000		303	10/11 1999/	خطا كتابي . لا يبطل القرار . إغفال إسم كطرف في الدعوى في مقدمة القرار خطا كتابي و لا يترتب عليه بطلان القرار . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 9 ، 10 لعام 2000 صفحة 1075
	473	304	10/11 1999/	أصول . مخاصمة . الخطأ المهني الجسيم . أخطاء . إثارتها حديثاً . 1. الخطأ المهني الجسيم هو الانحراف عن المبادئ الأساسية في القانون أو الجهل بالوقائع الثابتة في الدعوى . 2 . لا يجوز وصم القرار بأخطاء لم يسبق ان أشير إليها أمام محكمة الموضوع . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 9 ، 10 لعام 2003 صفحة 1076
		219	/6/28	مخاصمة صفة ومصلحة . لا بد من إثبات المصلحة والصفة في دعوى المخاصمة لقبولها منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ' 12 لعام 2000 صفحة 1257

	346		1999	
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000		220	/6/28 1999	أصول . مخاصمة . قبول الدعوى لقبول دعوى المخاصمة شكلاً لا بد من إبراز الوثائق المنتجة في الدعوى . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11'12 لعام 2000 صفحة 1258
	360			
		248	/8/23 1999	أصول . مخاصمة . تفسير القانون . ليس بخطأ مهني جسيم . إذا كان تفسير القانون واستخلاص النتائج وإعطاء الوصف القانوني للواقعة يعتبر من قبل الاجتهاد ، فإن ذلك لا يدخل في مضمار الخطأ الجسيم متى كان محمولاً على وثائق لها أصل في الملف منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ' 12 لعام 2000 صفحة 1260
	359			
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000		261	8/23 1999/	أصول . مخاصمة . مبادئ واجتهادات وآراء . استناد القرار على المبادئ القانونية والاجتهادات المستقرة وآراء الفقهاء لا يمكن أن يكون ع مداراً للخطأ المهني الجسيم (منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ' 12 لعام 2000 صفحة 1262
	442			
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000				أصول . مخاصمة . قرارات النقض نفعاً للقانون . قرارات محكمة النقض الصادرة نفعاً للقانون تبعاً لطعن المحامي العام لا تقبل المخاصمة أمام الهيئة العامة . (قرار تاريخ أساس 380 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 11 ' 12 لعام 2003 صفحة 1264

	380	271	/9/28 1999	
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2000	504	312	/ 11 / 10 1999	أصول . مخاصمة . قضاء إحالة . أدلة وحجة . قضاء الإحالة لا يتطلب وجود أدلة معينة قاطعة وإنما يكفي أن ترجح قيام الجرم واعتمادها ليس بالخطأ المهني الجسيم . (قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة الحامون ، العدد 11 ' 12 لعام 2000 صفحة 1265
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2002				- أصول - اختصاص - إيجار - سيارات . تختص محاكم الصلح المدنية بجميع المنازعات المتعلقة بإيجار السيارات ومهما كانت قيمة المبالغ موضوع المطالبة سواء كانت هذه المنازعة في ابتداء العقد أو أثناء تنفيذه أو بعد الانتهاء منه لدخولها في شمولية أحكام المادة 63 أصول ولكن هذا الاختصاص نوعياً ومطلقاً لمحاكم الصلح ومن متعلقات النظام العام (قرار تاريخ أساس هيئة عامة منشورة في مجلة الحامون ، العدد 6'5 لعام 2002 صفحة 448
	368	201	/6/14 199	
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2002	252	140	7 /24 1995/	502 مالك بالسجل العقاري حيازته القانونية مفترضة . على واضع اليد إثبات سبب ذلك . . في دعاوى الحيازة يعتبر المالك قيداً في السجل العقاري هو الحائز للعقار مادياً وعلى واضع اليد على العقار إثبات مشروعية وضع يده بالطرق المقبولة قانوناً والعدول عن كل اجتهاد مخالف . ( هيئة عامة قرار أساس تاريخ ) . القاعدة 503 أرض زراعي اجتهادات الهيئة العامة لمحكمة النقض الصادرة المنشور في مجلة الحامون العدد 5 ' 6 لعام 2002
		16	0 عام 2003	مخاصمة-تقادم دعوى مخاصمة القضاة دعوى تعويض ناشئة عن عمل غير مشروع وتخضع

	183			لأحكام المسؤولية التصيرية، ويجب أن تقام خلال ثلاث سنوات قبل سقوطها بالتقادم الثلاثي . 0هيئة عامة قرار أساس عام 2003 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 6'5 لعام 2003 صفحة 439 )
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003	/410 2000	30	/2/4 2000	مخاصمة أموال الجمعيات أموال عامة - الأسباب المخففة لقاضي الموضوع أموال الجمعيات التعاونية السكنية أموال عامة ، واختلاصها أو تبديدها يندرج تحت صلاحية محكمة الأمن الاقتصادي تحديد العقوبة ومنح الأسباب المخففة التقديرية من إطلاقات محكمة الموضوع ولا يمكن أن يندرج أي خطأ في حال حصوله تحت مفهوم الخطأ المهني الجسيم . - هيئة عامة قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون العدد 5 ، 6 لعام 2003 صفحة440
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003	170	38	/2/18 2002	مخاصمة - عامل حكومي - قيود الإحالة على التقاعد . القيود المعتمدة في حساب تاريخ الإحالة على التقاعد هي القيود المبرزة أثناء التعيين منشور بمجلة المحامون العدد 5.6 2003 صفحة459
	446	2002/ 67	/2/18 2002	مخاصمة - أصول - صورة استدعاء الطعن - طلب تعويض . على مدعي المخاصمة أن يرفق بطلبه صورة عن استدعاء الطعن بقرار محكمة الجنايات وأن يطلب في استدعاء المخاصمة التعويض عن قرار الإبطال . منشورة في مجلة المحامون العدد 5 ، 6 لعام 2003 صفحة443
الهيئة العامة لمحكمة	678	74	3/ 4 2002/	مخاصمة - بينات- مانع أدبي - كتابة بين أخوة لمرة واحدة . الكتابة لمرة واحدة بين الأخوة لا تزيل المانع الأدبي منشورة في مجلة المحامون

النيقظ لعام 2003				445 صفءة 2003
الهيئة العامة لمءمة النيقظ لعام 2003	625	76:	/2/4 2002	مءاصمة - أصول - دعوى جزائية- قرار البراءة وعدم المسؤولة - استئناف المدعي الشخصي . إذا صدر قرار عن مءمة الدرجة الأولى بالبراءة أو عدم المسؤولة جاز للمدعي الشخصي استئناف قرار البراءة أو عدم المسؤولة لجهة الإلزامات المدنية والتعويض ،ولو انبرم القرار من الناحية الجزائية . ويجوز لمءمة الاستئناف الحكم بالتعويض والإلزامات المدنية إذا رأء أن الفعل يؤلف جرماً جزائياً.0 منشورة في مجلة المءمون ، العدد لعام 2003 صفءة446
	229	89	/3/4 2002	-مءاصمة - المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي . دعوى مءاصمة المجلس التحكيمي الأعلى للعمل الزراعي بقصد إبطال القرار الصادر عنه غير مسموعة . المنشور بمجلة المءمون العدد 5، 6 لعام 2003 صفءة 446
الهيئة العامة لمءمة النيقظ لعام 2003	213	90	/3/4 2002	الحكم الناقض واجب الإلتباع وعندما تطبق مءمة النيقظ الرأى الذي تورده في حكمها على واقعة من الوقائع المتنازع عليها فإنها تكون قد فصلت في تطبيق القانون على واقع مطروح أمامها ويكون حكمها بهذا الخصوص حجة ملزمة وعلى الغرفة ذات العلاقة في مءمة النيقظ مراعاة الحكم الناقض عندما يطبق في القضية للمرة الثانية ولو كان يتعارض مع اجتهاد أحدث أو اجتهاد أقرته الهيئة العامة.(قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المءمون ، العدد لعام 2003 صفءة 448
الهيئة العامة لمءمة النيقظ لعام 2003	130	95	/3/4 2002	مءاصمة - وكالة - تفسير - قصد الموكل خطأ مهني جسيم تفسير الوكالة تفسيراً مخالفاً لقصد الموكل خطأ مهني جسيم . منشورة في مجلة المءمون ، العدد 5 '6 لعام 2003 صفءة 449
الهيئة العامة لمءمة النيقظ لعام 2003	585	102	/3/18 2002	مءاصمة - بينات - يمين حاسمة - دعوى تزوير - خبرة . لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة في دعوى التزوير بحسبان أن التزوير هو من الأمور الفنية التي لا يمكن معرفتها إلا من أهل الخبرة . منشورة في مجلة المءمون ، العدد6،5 لعام 2003 صفءة450
الهيئة العامة لمءمة النيقظ لعام 2003	479	136:	/5/5 2003	أصول - مءاصمة -دفع جوهريه - تحقيقات أوليه - حرمان من إثبات الدفع - أخطاء مهنية جسيمة . - التفات المءمة عن الدفع الجوهريه والتي في حال ثبوئها تؤثر على سلامة النتيجة المقضي بها يشكل خطأ مهنياً جسيماً موجباً لبطلان القرار المشكو منه . - الأخذ بالأقوال الواردة أثناء التحقيقات الأولية والتي أنكرها من صدرت عنه أمام القضاء إذا لم تقترن بقرائن تؤيدها يشكل خطأ

				مهنيًا جسيماً . حرمان أحد الخصوم من إثبات دفعه يشكل خطأ مهنيًا جسيماً . (قرار تاريخ أساس منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ' 6 لعام 2003 صفحة 452
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003	486	110	/3/28 2002	- مخاصمة - أصول - إدعاء - كامل الهيئة . - الإدعاء بالمخاصمة يجب أن يوجه إلى كامل الهيئة التي أصدرت الحكم المطلوب إبطاله تحت طائلة الرد شكلاً . (قرار 106 تاريخ 2002/3/18 أساس ) . - مخاصمة - خطأ مهني جسيم - عدم التسليم - إنتهاء الأجل - نقل المحجوزات . لا يجوز اعتبار مدعي المخاصمة ممتنعاً عن التسليم إلا بعد انقضاء الأجل الذي حدد للتسليم . يضاف إلا ذلك أنه كشخص ثالث غير ملزم بنقل المحجوزات إلى المحل المحدد في الإخطار . وعدم إنتباه الهيئة مصدرة القرار الطعين إلى هذه الناحية يجعلها مرتكبة للخطأ المهني الجسيم . منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ' 6 لعام 2003 صفحة 455
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003	139	139	تاريخ /4/15 2002	-مخاصمة - أصول - وفاة رئيس الهيئة - مخاصمة الاثنين الباقيين فقط - رد شكلاً . وفاة رئيس الهيئة مصدرة القرار المشكو منه لا يميز إقامة دعوى المخاصمة على العضوين الآخرين اللذين اشتركا بإصدار القرار الموما إليه ، وكان الأولى على طالب المخاصمة إقامة الدعوى على ورثة رئيس الهيئة الحاكمة منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ' 6 لعام 2003 صفحة 457
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003	758	381	/9/29 2002	مخاصمة - أصول - وكالة - تضمينها رقم القرار وتاريخه يجب أن تتضمن وكالة مدعي المخاصمة للمحامي رقم القرار المخاصم وتاريخه منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ' 6 لعام 2003 صفحة 463
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003	627	153	/4/15 2002	مخاصمة - اختصاص - نصاب بدائي - لا خطأ . إذا كانت قيمة الأضرار تفوق النصاب الصلحي فإن تقرير الاختصاص لمحكمة البداية يتفق وحكم القانون ولا يجوز وصفه بالخطأ المهني الجسيم . (قرار 153 تاريخ أساس 627 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5,6 لعام 2003 صفحة 458)
الهيئة العامة لمحكمة النقض لعام 2003			/4/29 2002	- مخاصمة - بينات - ترجيح بينة على أخرى - لا خطأ . فهم الدعوى وتقدير الأدلة وترجيح بينة على أخرى في الدعوى من الأمور المتروكة لقناعة محكمة الموضوع مادام استخلاصها سائغاً مما يدخل في حدود سلطة المحكمة التقديرية فلا يوصف بأنه خطأ مهني جسيم . (قرار 162 تاريخ أساس 187 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 ' 6 لعام 2003
		162		

	187			صفحة 459
الهيئة العامة لمحكمة النفق لعام 2003	319	165	/4/29 2002	- مخاصمة - أصول - طلب تعويض . - عدم طلب التعويض في دعوى المخاصمة يستدعي رفض الدعوى شكلاً . -
الهيئة العامة لمحكمة النفق لعام 2003	756	182	/5/13 2002	- مخاصمة - أصول - وثائق . عدم إبراز كافة الوثائق المؤيدة لطلب المخاصمة يوجب رد الدعوى شكلاً على مدعي المخاصمة إبراز صوره عن القرار الناقض وأقوال شهود الحق العام (قرار 182 تاريخ أساس 756 منشورة في مجلة المحامون العدد
الهيئة العامة لمحكمة النفق لعام 2003	740	227	/5/27 2002	مخاصمة - أصول - وثائق . على طالب المخاصمة أن يرفق مع وثائق دعواه صورة مصدقة عن استدعاء الطعن بالنقض الواقع للمرة الثانية . على طالب المخاصمة مخاصمة الهيئة الحاكمة مصدرة القرار الناقض لا أن يكتفي بمخاصمة القرار المشكو منه (قرار 227 تاريخ أساس 740 منشورة في مجلة المحامون ، العدد 5 '6 لعام 2003 صفحة 462).